





٢١٦٦

م . ب

منهاج الوصول الى علم الأصول للبيضاوي، عبد الله

ابن عمر - ٦٨٥ هـ بخط محمد شمس الدين بن

ابراهيم بن المقيصر الشافعي الرفاعي ١٠٥١ هـ

٢٨ ق ١٩ س ٢١ × ٥٥ ر ١٥ س

٦١٦٢

نسخة جيدة، خطها تعليق وسط . طبع .

الاعلام ٤ : ٢٤٨ معجم المطبوعات ١ : ٦١٦

١ - أصول الفقه الاسلامي - المؤلف

بد الناسخ - تاريخ النسب -

١٤٤٠ / ٥

١٤١١ / ٤ / ١٤

كتاب منهاج الوصول إلى علم الأصول

في أصول الفقه للشيخ الإمام

العالم العلامة فاضل

المعزلة ناصر الدين

البيضاوي

رحم الله

تعالى

بسم

١٥٥

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٦١٦٢ ف ١٤٤٠ هـ
 المؤلف: الميرزا محمد باقر الخليلي
 المصنف: الميرزا محمد باقر الخليلي
 تاريخ النسخ: ١٢٥٤ هـ
 اسم الناشر: محمد علي الخليلي
 عدد الأوراق: ٨-٢
 ملاحظات: ---



بسم الله الرحمن الرحيم
 صلى الله على سيدنا محمد وسلم رب يسر
 قدس من مجد بالعظمة والجلال وتزه من تفراد بالقدم والكمال
 عن مناسبة الاستبانه والاقتال ومصادمة الحدوث والوزال مقدر
 الارزاق والاحمال ومدير الكائنات في ازال الازال عالم الغيب
 والشهادة الكبير المتعال حمده على فضله المترادف المتوالي وشكره
 على ما عشنا من الانعام والافضال ونصلي على محمد الهادي الي
 نور الايمان من ظلمات الكفر والضلال وعلى اله واصحابه خير صبح
 وال **وبعد** فان اول ما ياتهم به الهمم العوالي وتعرف فيه الايام والليال
 تعلم المعالي الدينية والكشف عن حقائق الملة الخفية والغوص في آثار
 حار مشكلاته والفحص عن اسرار معضلاته وان كتابنا
 هذا منهاج الوصول الي علم الاصول الجامع بين العقول والمشرع
 والمنقول والمتوسط بين الفروع والاصول وهو وان ضمر
 حكمة علم وكثرت فوائده وجلت عوايده جمعة رجاء ان
 يكون سببا لرشاد المستفيدين ونجاة في يوم الدين والله تعالى **حقيق**
 بتحقيق رجاء الراغبين **اصول الفقه** معرفة دلائل
 الفقه اجمالا وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد **والفقه**
 العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسبة من ادلتها التفصيلية **قيل**
 الفقه من باب الظنون **قلنا** المحقق اذا ظن الحكم وجب عليه
 الفتوى والعمل به للدليل القاطع على وجوب العمل بالظن فالحكم مقطوع

في الظن في طريقه **ودليله** المتفق عليه بين الائمة الكتاب والسنة والاجماع
 والقياس ولا بد للاصولي من تصور الاحكام الشرعية ليتمكن من اثباتها
 ونفيها لا يجرم رتبناه على مقدمة وسبعة كتب **اما المقدم** ففي الاحكام
 ومتعلقاتها وفيها بابان **الباب الاول** في الحكم وفيه فصول
الفصل الاول في تعريف الحكم خطاب الله تعالى المتعلق بافعال
 المخلوقين بالاقتضا او التحريم **قالت** المعتزلة خطاب الله تعالى قديم
 عندكم والحكم حادث لانه لا يصف به ويكون صفة لفعل العبد ومعللا
 به كقولنا حلت بالنكاح وحرمت بالطلاق وايضا فوجبة الدلوكة
 وما نفعه النجاسة وصحة البيع وفساده خارجة عنه وايضا فيه
 التزديد وهو نافع في التحديد **قلت** الحادث التعلق والحكم متعلق
 بفعل العبد لا صفة كقول المتعلق بالمعدومات والنكاح والطلاق
 ونحوهما معرفات له كالعالم للمصانع والموجبية والممانعة اعلام للحكم
 لا هو وان لم فاعني بهما اقتضا الفعل والترك وبالصفة اياها
 الانتفاع وبالمطلات حرمة والتزيد في اقسام المحدود **الفصل**
الثاني في تقسيماته **الاول** الخطاب بان اقتضا الوجود ومنع النقص
 فوجوب وان لم يمنع فندب وان اقتضى الترك ومنع النقص فحرمة
 والا فمراهة وان حيز فاباحة **ويسمى الواجب** بانه الذي يذم تركه
 تاركه قصدا مطلقا ويراد به الفرض وقالت الحنفية الفرض ما ثبت
 بقطعي والواجب بظني والمدوب ما يحد فاعله ولا يدم تاركه وبني

ذكر الاشهر زوالها
 وتقال غروبها قاله الجوهري
 وقال الامام في التفسير
 انه طلوعها

سنة ونافلة والحرام ما يدم شرعا فاعلم والمكروه ما يدم تاركه ولا يدم
 شرعا فاعلم والمباح ما لا يتعلق بفعله ولا تتركه مدح ولا ذم **الثاني**
 ما نهى عنه شرعا فقبيل والاحسن كالواجب والمندوب والمباح
 وفعل غير المكلف والمعتزلة قالوا ما ليس للقادر عليه العالم بحاله
 ان يفعله وماله ان يفعله وزعموا قالوا على صفة توجب الذم **القبيل**
 والمدح فالحسن بتغيرهم الا غير اخفى **الثالث** قبل الحكم املا ب او سب
 كجعل الزنا سببا لا يجاب الجملد على الزاني فان اراد بالسببية
 الاعلام فحق وتسميتها حكما بحث لفظي وان اراد به التأثير فيبطل
 لان الحادث لا يؤثر في القديم ولانه مبني على ان للفعل جهات توجب
 الحسن والقبيل وهو باطل **الرابع** الصحة استتباع الغاية وبازاها
 المبطلات والفساد وغاية العبادة موافقة الامر عند المتكلمين
 وسقوط القضاء عند الفقهاء فصلاة من ظن انه متطهر صحيحة
 على الاول لا الثاني **والخامس** سمي بالمرشع باصله ووصفه
 كبيع الملاقيح باطلا وما شرع باصله دون وصفه كالزنا فاسدا والاخر
 هو الذي الكافي لسقوط التعبد به وقيل سقوط القضاء **ورد** بان
 القضاء لم يجب حينئذ لعدم الموجب فكيف يسقط وبانكم تعلمون
 القضاء والعلة غير المعلول وانما يوصف به وبعدمه ما يحتمل وجهان
 كالصلوة لا المعرفة بالله تعالى ورد الودعة **الحامس** العبادة
 ان وقعت في وقتها المعين ولم تسبق باداء مختل فاداء والا فاعادة

اي الحسن
 في
 الحسن

وان وقعت بعده ووجد فيه سبب وجوبها ففرضا وجب اداؤه كالظن المزك
 قصدا او لم يجب وامكن كصوم المسافر والمريض او امتنع عقلا كصلاة النائم
 او شرعا كصوم الحائض ولو ظن المكلف انه لا يعيش الى اخر الوقت تصديق
 عليه فان عاش وفعل في اخره ففرضا عند القاضي اداء عند الحجة اذ لا عبرة
 بالظن اليقين خطأ **السادس** الحكم ان ثبت على خلاف الدليل لعذر
 فرخصة كحل الميتة للمضطر والفقير والفقير للمسافر واجبا ومندوبا ومباحا
 والا فغريم **الفصل الثالث** في احكامه وفيه مسائل **الاول** الوجوب
 قد يتعلق بمعين وقد يتعلق بهم من امور معينة كخصال الكفارة ونصب
 المستعدين لله ماله **وقالت** المعتزلة الكل واجب على معني انه لا يجوز
 الاخلالات لجميع ولا يجب الاياتان به فلا خلاف في المعنى **وبيل** الواجب
 معين عند الله تعالى دون الناس **ورد** بان المتعين يحيل ترك ذلك
 الواحد والتخير تجوز وثبت اتفاقا في الكفارة فانتفى الاول **قيل**
 يحتمل ان المكلف يختار المعين او يعين ما اختاره او يتقط بفعل غير
واجب عن الاول بانه يوجب تفاوت المكلفين فيه وهو خلاف
 النص والاجماع وعن الثاني ان الوجوب محقق قبل اختياره **والثالث**
 ان الاتي بايها ات بالواجب اجماعا **قيل** ان اتى بكل معا فالامثال
 اما بكل فاكل واجب او بكل واحد فيجتمع موثرات على امر واحد او
 بواحد غير معين ولم يوجد او بواحد معين وهو المطلوب وايضا
 الوجوب معين فيستدعي معينا وليس الكل ولا كل واحد ولا واحدا
 غير معين وكذا الثواب على الفعل والعقاب على الترك فاذا الواجب معين

كأن
 الكل
 والشرع

لان الوجوب يتعلق بواحد
 من خصال الكفارة من
 الكسوة والعق

هذا القسم من كفارة
الحاج في رمضان فانه
يجب اعتنا بوقت فان
عجز صام شهرين فان
عجز اطعم ستين مسكينا
ويستحب ان لا يتيان
بالنكاح

واجب عن الاول بان الا مثال بكل واحد وملك معرفات وعن الثاني بانه يستدعي
احدها لا بعينه كالمعلول المستدعي حلة من غير تعيين وعن الاخير بان الحق
ثواب وعقاب امور لا يجوز ترك كلها ولا يجب فعلها **تدنيب** الحكم قد يتعلق
على الترتيب فيجرم الجمع ككل المذكي والميتة او يباح كالوضوء واليتم اويس كفارة
الصوم **الثاني** الوجوب ان تعلق بوقت فاما ان يباوي الفعل كصوم رمضان
وهو المضيق او ينقص عنه فيمنعه من منع التكليف بالمحال الا لغرض الفيض كوجوب
الظفر على الزايل عذرة وقد بقي قدر تكبيره من الوقت او يزيد عليه فيقتضي
انقاع الفعل في اي جزء من اجزائه لعدم اولوية البعض وقال المتكلمون يجوز
تركه في الاول يشترع الغرم في الثاني والجاز ترك الواجب بلا بدل **ورد** بان
الغرم لو صلح بدلا لنادي الواجب به وبانه لو وجب الغرم في الجزء الثاني
لنقد البدل والمبدل واحد **ومناس** قال يختص بالاول وفي الاخر قضاء
وقالت الخفيفة تختص بالآخر وفي الاول تعجيل **وقال** الكرخي الا في
في الاول ان بقي على صفة الوجوب يكون ما فعله واجبا والانافذة **واضحا**
بانه لو وجب في اول الوقت لم يجز تركه **قلنا** المكلف مخير بين ادائه
في اي جزئي من اجزائه **فرع** الموسع قد يوسع العمر كالحج وقضا الفايته
فله التاخير ما لم يتوقع فواته ان اخر لكبر او مرض **الثالث** الوجوب اما
ان يتناول كل واحد كالصلوات الخمس او واحد معين كالجماد ويسمي فرض
عين او غير معين كالجماد ويسمي فرضا على الكفاية فان ظن كل طائفة ان
غيره فعل سقط عن الكل وان ظن انه لم يفعل وجب **الرابع** وجوب
الشي مطلقا بوجوب وجوب ما لم يتم الا به وكان مقدورا **قيل** وجب
دون الشوط وقيل لا فيهما **ان** التكليف بالشروط دون الشوط محال **قيل**
تختص بوقت وجود الشوط **قلنا** خلاف الظاهر **قيل** ايجاب المقدم ايضا كذا

اي سوا كان سببا وهو الذي
يلزم من وجوده الوجوب
عدمه عدم الوجوب وهو
الذي يلزم من عدمه عدم
ولا يلزم من وجوده
الوجود

هذا القسم من كفارة
الحاج في رمضان فانه
يجب اعتنا بوقت فان
عجز صام شهرين فان
عجز اطعم ستين مسكينا
ويستحب ان لا يتيان
بالنكاح

هذا القسم من كفارة
الحاج في رمضان فانه
يجب اعتنا بوقت فان
عجز صام شهرين فان
عجز اطعم ستين مسكينا
ويستحب ان لا يتيان
بالنكاح

قلنا لا فان اللفظ لم يدفعه **تنبيه** مقدمة الواجب اما ان يتوقف عليها وجوده
شروعا كالوضوء للصلاة او عقلا كالشيء للبح او العلم به كالاتين بالجنس اذا ترك واحدة
وشي واسترشي من الركبة لستر من الغن **فروع الاول** لو اشبهت المنكوح
بالاجنبية حرما على معنى انه يجب الكف عنهم **الثاني** الثاني لو قال احدا كما
طافى حرما قتلها للحرمة والله تعالى يعلم انه سيعين ايها لكن ما لم يعين لم
يتعين **الثالث** الزايد على ما ينطلق عليه الاسم من المسح غير واجب واللام يح
تركه **الحام** وجوب الشيء بترك حرمة نقيضه لانه جزءه فالدال عليه دل عليها
بالنقض **قال** المعتولة واكثر اصحابنا الموجب قد يفضل عن نقيضه **قلنا** لا فان
الايجاب بدون المنع من نقيضه محال وان سلم فنقوض بوجوب المقدمة اي يكون الموجب غافلا
السادس الوجوب اذا نسخ بقي الجواز خلافا للمعنى الاول الدال على الوجوب يتضمن
الجواز والناسخ لا ينافيه فانه يرتفع الوجوب بارتفاع المنع من التوكيل **قيل** الجنس
لا يقوم بالفصل فيرتفع بارتفاعه **قلنا** لا وان سلم فنقوم بفصل عدم الحرج **السابعة**
الواجب لا يجوز تركه **قال** الكعبى فعل المباح ترك الحرام وهو واجب **قلنا**
لا بل به يحصل **وقالت** الفقهاء يجب الصوم على الحائض والربض والمساخر لانهم شهدوا
الشهر وهو موجب وايضا عليهم القضا بقدره **قلنا** العذر مانع والقضا
يتوقف على البب لا الوجوب والا لما وجب قضا الظهر على من قام جميع الوقت
الباب الثاني **الفصل الاول** في الحاكم وهو الشروع دون الفعل
عليه وبه وفيه ثلاثة فصول **الفصل الاول** في الحاكم وهو الشروع دون الفعل
لما بينا من فساد البقح والحق العقليين في كتاب المصباح **فرعان** على التناول
الاول اشكر المنع ليس بواجب عقلا اذ لا تعذيب قبل الشروع لقوله تعالى وما
كنا معذيين حتي نبعث رسولا ولانه لو وجب لوجب لفائدة المشكور وهو منز
اول الشاكر في الدنيا وانه مشقة بلا حظ او في الاخرة ولا استقلال العقل فيها **قيل**

هذا القسم من كفارة
الحاج في رمضان فانه
يجب اعتنا بوقت فان
عجز صام شهرين فان
عجز اطعم ستين مسكينا
ويستحب ان لا يتيان
بالنكاح

هذا القسم من كفارة
الحاج في رمضان فانه
يجب اعتنا بوقت فان
عجز صام شهرين فان
عجز اطعم ستين مسكينا
ويستحب ان لا يتيان
بالنكاح

هذا القسم من كفارة
الحاج في رمضان فانه
يجب اعتنا بوقت فان
عجز صام شهرين فان
عجز اطعم ستين مسكينا
ويستحب ان لا يتيان
بالنكاح

هذا القسم من كفارة
الحاج في رمضان فانه
يجب اعتنا بوقت فان
عجز صام شهرين فان
عجز اطعم ستين مسكينا
ويستحب ان لا يتيان
بالنكاح

الموكيل

اي قد اهدى لك
اللائق باسم تعالى
فيما فيه علي وجه غير
لا يق

يخرج التكليف لزوال القدرة **المسألة الرابعة** التكليف يتوجه عند المباشرة **وقال المعتزلة**
بل قبلها **لنا** ان القدرة **قبل** التكليف في الحال بالايقاع في ثاني الحال **قلنا** الايقاع
ان كان نفس الفعل في الحال وان كان غيره فيعود الكلام اليه ويتسلسل **قالوا**
عند المباشرة واجب الصدور **قلنا** حال القدرة والادعية كذلك **الفصل**
الثالث في المحكوم به وفيه مسائل **الاولى** التكليف بالحال جازي لان
حكمه لا يستدعي غرضاً **قبل** لا يتصور وجوده فلا يطلب **قلنا** ان لم يتصور
امتنع الحكم باستحالة غير واقع بالمتنع لذاته كاعدام القديم وقلب الحقائق للاستقرار
ولقولهم تعالى لا يكلف الله نفساً الا وسعها **قبل** امر بالمعروف والنهي عن المنكر
تعالى ومنه انه لا يوم من ايامه يجمع بين التقيضين **قلنا** لانهم انه امر به بعد ما انزل
انه لا يوم من **المسألة الثانية** الكافر مكلف بالفروع خلافاً للمعتزلة وفرق قوم بين الامر والنهي
لنا ان الايات الامرة بالعبادة تنهاى ولهم والكفر غير مانع لا يمكن اذ الله
وايضاً الايات الموعدة عليهم بترك الفروع كثيرة مثل وويل للمشركين الذين لا يؤتون
الزكاة **وايضاً** انهم كفوا بالنواهي كوجوب حد الزنا عليهم فيكونون مكلفين
بالامر قياساً **قبل** الاتهما ممكن دون الامتناع **واجيب** بان امر بالفعل
والتوك لا يكفي فاستويا وفيه نظر **قبل** لا يصح مع الكفر ولا قضاء بعده
قلنا الغايه تضعيف العذاب **المسألة الثالثة** امتثال الامر يوجب الاجر الا ان
بقي متعلقاً به فيكون امر بتحصيل الحاصل او بغيره فلم يمثل بالكلية **قال**
ابوهاشم لا يوجب كما لا يوجب النهي الفساد **والجواب** طلب الجامع ثم الفرق
والله اعلم **الكتاب الاول** في الكتاب والاستدلال به يتوقف
على معرفة اللغة ومعرفة اقسامها وهو ينقسم الى امر ونهي وخاص ومجمل
ومبين وناسخ ومنسوخ وبيان وبيان ذلك في ابواب **الكتاب الاول**

عليه

في اللغات وفيه فصول **الفصل الاول في الوضع** لما مست الحاجة
 الى التعارف والتعاون وكان اللفظ افيد من الاشارة والمثال لعموم والبس
 لان الحروف كيفيات تفرض للنفس الضروري وضع بارز المعاني الذهنية للادراك
 لتفيد السبب والركبات دون المعاني المفردة والافيد ورو لم يثبت تعيين الواضع
والشيخ ان تعالي وضعه وفهمه عليه بقوله تعالي وعلم الاسما كلها ما انزل لها
 من سلطان واختلاف المستقيم والوانتم ولا لها لو كانت اصطلاحية لاجبة لتعليمها
 الى اصطلاح آخر وتيسل جازا الغيبة في تقع الامان عن الشرع **واجيب** بان الاسما
 الاشياء وخصايصها او ما سبق وضعها والدم للاعتقاد والتوقيف يعارضه الاقدار
 والتعليم بالزيادة والقران كاللطف والغير للواقع لا شتره قال ابو هاشم الكل يصطلح
 والا فالوقوف لنا بالوجه فتقدم البقعة وهي ما غر لقوله تعالي وما ارسلنا من رسول
 الا بلسان قومه او بخلق علم ضروري في عاقل فيعرفه تعالي ضرورة فلا يكون مكلفا بالمرئ
بغيره **اجيب** بانهم العاقل بان واضعا وضعها وان سلم لم يان مكلفا بالمعرفة فقط
 وقال الاستدراك ما وقع بالاشبه الى الاصطلاح فوقي والمالي بصلط وطريق معرفتها
 النقل المتواتر والاحادي واستنباط العقل من النقل كما ان النقل ان يجمع الفرق بالالف
 واللام يخلط الاستدراك انه اجاز بعض ما يتناول اللفظ بحكم عموم واما العقل فلا يجزي
الفصل الثاني في تقسيم الالفاظ دلالة اللفظ على تمام سماء مطابقة وعلى غيره
 تعين وعلى لانه الذي التزام واللفظ ان دل جرة على جزء المعنى مركب والا فترك
 والحرف اما ان لا يستقل بمعناه وهو الحرف او يستقل به الفعل ان دل بهتة على احد
 الاربعة المذكورة والا فاسم كل ان اشتر معنى شراطي ان استوي وشكل ان تغاير
 وحقيق ان دل على ذات غير معينة كالفرس وشيق ان دل على صفة معينة كالفارسي وجرى
 ان لم يشتر علم ان استقل ومقر ان لم يستقل **تقسيم** **احل**
 اللفظ والمعنى اما ان يجزا ويصاغوا ويثبثا او يوصفان بغيرهما كالسواد والبياض

او تعلق

او تواصلت كالسيف والصارم والناطق والفصيح او تكرر اللفظ واخذ المعنى وهي المترادفة
 او بالعكس فان وضع لكل مشترك والا فان نقل لعلاقة واشتر في الثاني سمي بالنسبة الى
 الاول منقول عنه والي الثاني منقول اليه ولا حقيقة ومجازا اما الثلث الاول المتحد
 المعنى فنصوص واما الباقي فالتساوي الدلالة مجمل والواجح ظاهر والرجوح مؤل
 والمتركيب بين المعنى والظاهر الحكم وبين المجمل والمؤل المتشابه **تقسيم آخر**
 مدلول اللفظ اما معني او لفظ مفرد او مركب مستعمل او مهمل نحو الفرس والكلم واسما
 الحروف والخبر والهذيان والمركب صيغ للافهام فان افاد بالذات طلبا فالطلب للماهية
 استفهام وللتحصيل مع الاستعلاء امر ومع التساوي التماس ومع التخل سوال
 والا فحمل التصديق والتكذيب خبر وغيره تبيين ويندرج فيه الترجي والتمني والتسم
 والنداء **الفصل الثالث** في الاشتقاق وهو دلفظ الى لفظ اخر موافقة
 له في هروفيه الاصليه ومنا سبته له في المعنى ولا بد من تغيير في زياده او نقصان حرف
 او حركة او كليهما او زيادة احدى ونقصانه او نقصان الاخر او زيادته ونقصانه بزيادة
 الاخر ونقصانه او زيادته ونقصانه نحو كاذب ونصر وضارب وحف والقر
 على مذهب الكوفيين وغلا وملمات وحذر وعاد وثبت واضرب وخاف وعد
 وكان وارمر واحكام في مسائل **الاولى** شرط المشتق صدق اصله خلا فالإي على دانه
 فانها قالا بعالمية الله تعالي دون علمه وعلاها به فينا **لنا** ان الاصل جرة فلا يور
 دونه **المسئلة الثانية** شرط كونه حقيقة دوام اصله خلا فالإي بين سينا وأبي هاشم
 لانه يصدق في نعيم عند زواله فلا يصدق ايجابه **قيل** مطلقان فلا يتناقضان
قلنا موقفتان بالحال لان اهل العرف ترفع احدهما بالآخر **وعور** **الاول**
 ان الضارب من له الضرب وهو اعم من الماضي **ورد** بانه اعم من المستقبل ايضا
 وهو مجاز اتفاقا **الثاني** ان الفاعل منقول عن المفعول الماضى **توضيح** بانهم اعملوا للمستقبل

المراد به الماضي
 المراد به الماضى

الثالث انه لو شرط لم يكن ونحو حقيقة **واجب** بان لما تعد اجزاء الكين بأخر **الرابع** المومن
 يطلق حاله عن غيبه **واجب** بان مجاز ولا لا يطلق الكافر على كابر الصحابة حقيقة **الثالثة** اسم
 لا ينشئ شيئا والصواب قائم بغيره للاستقرار **الثاني** المعتبر ان كان في جسمه كان الخالق
 والخلق هو الخلق **قلنا** ان خلقه هو الثاني **قالوا** ان قدم العالم ولا لا فخلق الى خلق آخر يتسلسل
قلنا هو نسبة فلم ينجح الى ان يترافق **الفصل الرابع** في الترادف وهو توالي اللفاظ المفردة الدالة على
 معنى واحد باعتبار واحد كالألف واللام والسين والتاء لا يفيد وحدة واحكام في سائر **الاولى**
 في سببه الترادفان لمان واضعين والنسب او واحد كثير الوسائل والتوسيع في مجال البديع **الثانية** انه
 خلافا لاصل اللفظ تعريف العرف ويخرج الى حفظ الكل **الثالثة** اللفظ يقوم بدل رادفه من لغة او التركيب يتعلق بالمعنى
 دون اللفظ **الرابعة** التوكيد بقوة مذكورة لا يلفظ فان فاما ان يكون كلفه مثل قول الله عليه وسلم
 لا عزوف وشيئا لانا او بغير لفظة كالنفس والعين وكلا وكلنا وكلنا اجمعين واعطاء اللفظة كان وجوز
 ضروري وتوقع في اللغات معلوم **الفصل الخامس** في الاشتراك وفيه سائل **الاولى** انما
 عدم لوجهين **الاول** ان المعاني غير متساوية ولا لفاظ متساوية فانه اذا لم يتركب **الاول** بعد
 المعدلين بان المقصود بالوضع متساو **الثاني** ان الوجود يطلق على الواجب الممكن ووجود الشيء **ورد**
 بان الوجود لا يد مناه مشترك وان سلم وقوعه لا يقتضي وجوده وحاله اخرون بان لا يفرق بين
 نفسه **وتوقع** باسم الاجناس والاختلاف كما يجوز ان يقع من واضعين او من واضع واحد **الفصل السادس**
 حيث جعل التصريح سببا للمفسد ووقوعه للتردد في المراد من اللفظ ونحوه وتوقع في القرآن مثل ثلاثة قروا
 والليل اذا عسعس **الثانية** انه خلافا لاصل والام بينهم مالم يستفسر ولا تنفع الاستدلال بالوضوح
 ولانه اقل بالاستفاد من بغيره السامع لانه ربما لم يفهم وعاب استنساخه واستنساخه او فهم غير
 ماله وحي غير فيدي الى اصل عظيم واللا فظ لانه قد يجوز ان يكون في اللفظ الى اللفظ ايضا او
 يعتمد فيه فيضغ عنه فيكون **الثالثة** مفهوما مشتركا اما ان يشابه كالفرد المحض
 يتصل بالكون احدهما من الآخر كالممكن للعالم والخاص والارادة كاشمس للكلوب وضوء **الرابعة**

قدم

للمعنى
 للجمع

جوز المشافعي رضي الله عنه والقاضيان وابوعلي اعمال المشرك في جميع من وانه
 العبد المتقاضي **ومنهم** ابو هاشم والكوخى والبصري والامام **لنا** الوقوع في قوله
 نعم ان الله وملائكته يصلون على النبي والصلوة من الله مغفرة ومن غيره متقاة
فيل الضمير متعدد فيعدد الفعل **قلنا** يتعدد معنى لا لفظا وهو المدعي وفي
 قوله نعم المرنون ان الله سبحانه الآية **فيل** حرف العطف بمثابة العامل **قلنا** ان سلم
 فيما به بعينه **فيل** يحتمل وضعه للجمع ايضا فالاعمال في البعض **قلنا** فيكون
 الجمع مستند الى كل واحد وهو باطل **المنهج** المانع بانه ان لم يضع الواضع للجمع
 لم يجز استعماله فيه **قلنا** لا يمكن الوضع لكل واحد كاستعمال في الجمع وفي الماخين
 من جوز في الجمع والسلم والفرق ضعيف ونقل عن ان في رضي الله عنه
 والقاضي الوجوب حيث له قونية احتياطا **الخامس** المشرك ان تجرد عن القرينة
 فخل وان قون به ما يوجب اعتبار واحد تعاقب او كلفه عند من جوز الاعمال في
 المعنيين وعند المانع مجمل **الفصل السادس** في الحقيقة **والجواز** الحقيقة فعلية من الحق
 فان تعارضت حمل على الواحد هو اواصله وان تساوت حمل على احدهما واصل
 الاخر فحمل **الفصل السادس** في الحقيقة **والجواز** الحقيقة فعلية من الحق
 بمعنى الثابت او المشتق نقل الى العقد المطابق ثم الى القول المطابق ثم الى اللفظ المستعمل
 فيما وضع له في اصطلاح المتخاطب والتا نقل اللفظ من الوصفية الى الاسمية والمجاز
 مفعل من الجواز بمعنى العبور وهو المصدر والمكان فعمل الى الفاعل ثم الى اللفظ
 المستعمل في معنى غير موضوع له يناسب المصطلح وفيه مسائل **الاولى** الحقيقة
 اللغوية موجودة وكذا العرفية العامة كالداية ونحوها والخاصة كالقلب والنفس
 والجمع والفرق واختلف في الشرعية كالصلوة والزكاة والجمع منع القاضي واشت
 المعتزلة مطلقا والحق انها مجاز ان لغوية اشهر من لا موضوعات مبتدأة والام تدين

عربية فلا يكون القرآن كله عربيا وهو باطل لقوله تعالى وكذلك نزلناه قرآنا
عربيا وخواه **قيل** المراد بعضهم فان الخالف على ان لا يقرأ القرآن تحت بقراءة
بعضه **قلنا** معارض بما يقال انه بعضه **قيل** تلك كلمات قليلة فلا يخرجهم
عن كونهم عربيا كقصيدة فارسية فيها الفاظ عربية **قلنا** يخرجهم والله الموضح شتتا
قيل كفي في عربيتها استعمالها في لغتهم **قلنا** تختص الالفاظ باللغات بحسب
الدلالة **قيل** منقوض بالمشكاة والقطاسي والا سبوق والجمل **قلنا**
وضع العرب فيها وافق لغة اخرى **وعورض بان** الشارع اخترع معاني فلا بد لها
من الالفاظ **قلنا** كفي التجوز وبان الايمان في اللغة هو التصديق وفي الشرع
فعل الواجبات لانه الله سلام والام يعمل من مبتغى لقوله تعالى ومن يتبع غير
الا سلام دينافلن يقبل منه ولم يخرج استثناء المسلم من المومن وقد قال تعالى
فاخرجنا من كان فيها من المومنين الآية والله سلام هو الدين لقوله تعالى ان
الدين عند الله الاسلام والدين فعل الواجبات لقوله تعالى وذلك دين القيمة
قلنا الايمان في الشرع تصديق **الشيء** ~~الذي لا يثبت له حقيقة~~ وهو غير الاسلام
والدين فانها لا نفياد والعمل الظاهر ولهذا قال تعالى قل لم تؤمنوا ولكن
قولوا اسلمنا وانما جاز الله استثناء الصديق المومن على المسلم بسبب ان المصدق
شرط صحة الاسلام **فروع الاول** النقل خلاف الاصل اذ الله صلي بقا الاول
ولانه يتوقف على الاول ونسخه ووضع ثابت فيكون مرجوحا **الثاني** الاسما
الشرعية موجودة المتواظية كالحج والاشتراك كالصلوة الصادقة على ذات الاركان
وصلوة المصلوب والجنابة والمعتزلة سمو الاسماء للذات دينيه كالمومن والفاسق
والحروف لم توجد والفعل يوجد بالتبع **الثالث** صيغ العقود كعبت انشاء اذ
لو كان اخبارا وكان ماضيا او حالما لم يقبل التعليق واللام يقع وايضا ان
كذبت لم يعتبر وان صدقت فصحتا اما بما فيه وراو غيرها وهو باطل اجماعا

وايضا لو قال للجمعية طلعتك لم يقع كما لو نوب الاخبار **الثالث** المجاز اما في المفرد مثل
الاسد للشجاع او في المركب مثل اشاب الصغير وافني الكبير كالفداء ومتر العشي
او فيهما مثل احياني الكحالي بطلعتك ومنعه ابن داود في القرآن والحديث
ان قوله تعالى جدارا يريد ان ينقض **قال** فيه الباس **قلنا** لا الباس مع
القرينة **قال** لا يقال لله تعالى انه متجاوز **قلنا** لعدم الاذن اولا بهامه الاتباع
فيما لا ينبغي **الثالث** شرط المجاز العلاقة المعبر نوعها نحو السبيبة القابلة مثل
سأل الوادي والصورة كسمية اليد قدرة والفاعلية مثل نزل السحاب
والغائية كسمية الغيب خمر والمسيبة كسمية المرض المهلك بالموت والاولي اولي
لدلائلها على التعيين واولاهما الغائية لانها علمة في الاصل ومعلولة في
الخارج والمثابرة كالاسد للشجاع والنقوش وتسمى الاستعارة والمضادة
مثل وجراسية سيرة مثلها والكلية كالقرآن لبعضه والجزئية كالاسود للزنجي
والاولى اقوي للاستلزام والادستعداد كالمسكون للخمرة في الدن وتسمية الشيء بغيره
ما كان عليه كالعبد والمجاورة كالراوية للقرية والزيادة والنقصان مثل
ليس كمثل شيء واسيل القرية والتعلق كالخلق للمخلوق **الرابع** المجاز بالذات
لا يكون في الحرف لعدم الافادة والفعل المشتق لانها تتبعان الاصول والعلم
لان لم ينقل لعلاقة **الخامس** المجاز خلاف الاصل لاحتياجه الى الوضع الاول
والمناسبة والنقل ولا خلافه بالافهم فان غلب كالطلاق تساويا والاولي
الحقيق عند اي خليفه والمجاز عند اي يوسف رضي الله عنهما **السادس**
يعدل الى المجاز لنقل لفظ الحقيقة كالحقيق او لاختارة معناه كقصصنا الحقا
او لبلاغة لفظ المجاز او عظم في معناه كالحلي او زيادة بيان كالاسد
السابع اللفظ قد لا يكون حقيقة ولا مجازا في معنى واحد كما في الوضع الاول

والمنفرد

والاعلام وقد يكون حقيقة ومجاز في معنى واحد باصطلاحين كالاداء **الثالث**
علامة الحقيقة سبق الفهم والعرا عن القرينة وعلامة المجاز الاطلاق على المستعمل
مثل واسئل القرينة والاعمال في المنسئ كالاداء للمجاز **الفصل السابع** في تعارض ما يغفل
بالفهم وهو الاشتراك والنقل والمجاز والاضمار والتخصيص وذلك على عشرة
اوجه **الاول** النقل اولى من الاشتراك لافراده في الحائض كالزكاة **الثاني**
المجاز خير منه لكثرة واعمال اللفظ مع القرينة ودونها كالنكاح **الثالث** الاضمار
خير منه لاحتياجه الى القرينة في صورة واحتياج الاشتراك اليها في صورتين
مثل واسئل القرينة **الرابع** التخصيص خير منه لانه خير من المجاز كاسياني مثل
ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم فانه مشترك او يختص بالعقد وخص عن الفاسد
الخامس المجاز خير من النقل لعدم استلزام نسخ الاول كالصلوة **سادس**
الاضمار خير منه لانه مثل المجاز لقوله تعالى وحرم الربا فان الاخذ
مضمرا والربا نقل الى العقد **السابع** التخصيص اولى لما تقدم مثل واحل الله البيع
فانه المبادى مطلقا وخص عن الفاسد او نقل الى المسجع لسوايط الصحة
الثامن الاضمار مثل المجاز لا سوايهما في القرينة مثل هذا النبي **التاسع** التخصيص
من المجاز خير لان الباقي متعين والمجاز **العاشر** التخصيص
اسم علم فانه المراد باللفظ وخص النسيان او الذبح **الحادي عشر** التخصيص
خير من الاضمار لما مر مثل وكلم في العنقاص حياة **تبيين** الاشتراك خير
من النسخ لانه لا يبطل والاشراك بين علمين خير منه بين علم ومشي
وهو خير من بين معنيين **الفصل الثامن** في تفرع حروفها يحتاج
اليها وفيه مسائل **الاول** الواو تنقل الجمع المطلق باجتماع النجاة ولا منها
تعمل حيث يمنع الترتيب مثل تقا تل زيد وعمر وجازيد وعمر وقيل
ولا نه كالمجمع والتشبيه وهما لا يوجبان الترتيب **قيل** ان كرم الله عليه وسلم

من المجاز

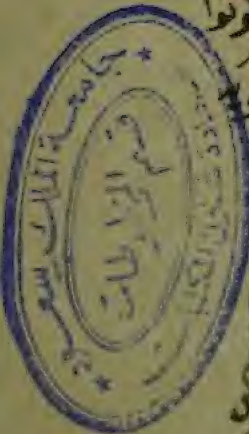
ومن عصاها ملقنا ومن عصي الله ورسوله **قلنا** ذلك لان الافراد اشد تعظيما
قيل لو قال لغير المسموس انت طالق وطالق طلعت واحدة بخلاف انت طالق
طلعتين **قلنا** الانشآت مترتبة بترتيب اللفظ وقوله طلعتين تفرع لطاق
الثاني الف التثقيب اجما ولهذا ربط بها الجزا اذا لم يكن فعلا وقوله تعالى لا
تفقدوا علي الله كذبافسحتم بعداب مجاز **الثالثة** في للقرينة ولو تقديم امثل ولا يصح
في جذوع النخل ولم يثبت مجملها للسببية **الرابع** من لا تبدأ الغاية او التبيين او
التبويض وهي حقيقة في التبيين التبيين دفعا للاشتراك **الخامس** التثقيب
وتجزي المقتدي لما علم من الفرق بين مسحت المبدل ومسحت بالمبدل ونقل اذكروا
عن ابن جني ورد بانه شهادة في **السادس** انما المحضر لان ان اللامات وما للنفى فيجب
الجمع على ما امكن وقد قال الاعشي وانما العزة لكثرة والفرزدق
وانما يدافع عن احبابهم انا ومثلي **وهو** بقوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا
ذكروا سمعوا وحلت قلوبهم **قلنا** المراد الكاملون **الفصل التاسع** في كيفية
بالالفاظ وفيه مسائل **الاول** لا يجا طينا الله بالمهمل لانه هذيان **الحشوية**
باو ايل السور **قلنا** اسما وها **وبان** الوقف على قوله تعالى وما يعلم تأويله
الا الله واجب والا يتخصص المعطوف بالحال **قلنا** يجوز حيث لا يسي مثل ورجعنا
له اسحق ويعقوب ناقلة **وقوله تعالى** كانه روسى الشياطين **قلنا** مثل في
الاستقبح **الثانية** لا يعني خلاف الظاهر من غير بيان لان اللفظ بالنسبة
اليهم هل **قالت** المرجية فيداجما **قلنا** ج يرتفع الوثوق عن قوله تعالى
الثالثة الخطاب اما ان يدل على الحكم منطوقه فيجمل على الشوي ثم العرفي ثم
اللفوي ثم المجازي او مفهومه وهو اما ان يلزم عن مفرد توقف عليه عقلا او
شرا مثل ارم واعتق عبدك عني ويسمي اقتضا او مركب موافق وهو

واست بالاشتمال
من صدره
الاول الذي الخافي للزم

فحوى الخطاب كدلالة تحريم التافيف على تحريم الضرب وجواز المباشرة الى الصبح
على جواز الصوم جنبا او مخالف كلزوم في الحكم عما عدا المذكور وبسبب دليل الخطاب
الرابع تعليق الحكم بالاسم لا يدل على نفيه عن غيره والا لما جاز القياس خلافا
لابي بكر الدقاق وباحدي صفتي الذات مثل في سايمة الغنم الزكاة يدل ما لم يظهر
للتخصيص فائدة اخرى خلافا لابي حنيفة وابن شريح والشافعي وامام الحرمين
والفرز الى **الفائفة** المتباين قوله صلى الله عليه وسلم مثل الغني ظلم ومن قوله الميت
اليهودي لا يصبر وان ظاهر التخصيص يستدعي فائدة وتخصيص الحكم فائدة اخرى
منتف بالاصل فتعين وان الترتيب يشعر بالعلية كما ستعرف والاصل ينبغي
علية اخرى **قيل** لودل لعل اما مطابقة او التزاما **قلنا** دل التزاما لما ثبت ان
الترتيب على العلية وانتفا العلة يستلزم انتفا معلولها المساوي **قيل** ولا تغفلوا
اولاكم خشية املا في ليس كذلك **قلنا** هو غير المدعي **الخامس** التخصيص بالشروط
مثل وان كانت فلات حمل فانفقوا عليهم فانه ينتفي الشروط بانتفاية **قيل** تسمية
ان حرف شرط اصطلاح **قلنا** الاصل عدم النقل **قيل** يلزم عن ذلك لو لم يكن
لشروط بدل **قلنا** يكون الشرط احدها وهو غير المدعي **قيل** ولا تكرر
فتياتكم على البنا ان اردت تخصا ليس كذلك **قلنا** لا سلم بل انتفا الحرم
لا متناع الاكراه **السادس** التخصيص بالعدد لا يدل على الزايد والناقص **السابع**
النص اما ان يستقل بافادة الحكم اولا والمقارنة اما نص اخر مثل دلالة
قوله افحصيت امري مع دلالة قوله ومن يعص الله ورسوله فان له نار
جهنم على ان تارك الامر يستحق العقاب ودلالة قوله تعالى وحمله وفصاله
ثلاثون شهرا مع قوله تعالى والوالدان برضعن اولادهن الاية على ان اقل
مدة الحمل ستة اشهر واجماع كاد ال على ان الحالة **الخاتمة** في اربا اذا دل نص عليه

الباب الثاني

في الاوامر والنواهي وفيه فصول **الاول**
في لفظ الامر وفيه مسئلتان **الاول** انه حقيقة في القول الطالب للفعل واعتبر
المعتزلة العلوي وابو الحسن الاستعلاء ويفسد بها قوله تعالى حكام عن فرعون
ماذا تأمرون وليس حقيقة في غيره دفعا للاشتراك وقال بعض النحاة انه
مشترك بينهم وبين الفعل ايضا لانه يطلق عليهم مثل وما امرنا وما امر فرعون
برشيد والاصل في الاطلاق الحقيقة **قلنا** المراد ان مجازا **قال** البصري
اذا قيل امر ففلات توددنا بين القول والفعل والشي والثاني والصفة **والثاني**
واي اية الاشتراك **قلنا** لا بل يتبادر القول **الثاني** الطلب بدهي
المصور وهو غير العبارات **الثاني** المختلفة وغير الارادة خلافا للمعتزلة
لنا ان الايمان من الكافر مطلوب وليس بهما لما عرفت وان الممهد عنده
في ضرب عبده يامر ولا يريد واعترف ابو علي وابنه بالضمير وشرطا الارادة
في الدلالة ليميز عن الهند يد **قلنا** كونه مجازا كما في **الفصل الثاني** في صيغة
وفيه مسائل **الاول** ان صيغة افعل تورد ستة عشر معنى **الاول** الايجاب فيقولوا
الصلوة **الثاني** الذب وكاتبواهم ومنه كل ما يليك **الثالث** الارشاد ويشهد
الرابع الاباهة كلوا **الخامس** التنديد اعمالا ما شئتم ومنه قل تعفوا **السادس**
الامتنان كلوا مما رزقكم **السابع** الاكرام ادخلوها بسلام **الثامن** التخيير كقولوا
قرءة **التاسع** التخيير فانوا بسورة **العاشر** الابهانة ذق ذلك **الحادي عشر** التوبة
اصبروا اولانصبروا **الثاني عشر** الدعاء اللهم اغفر لي **الثالث عشر** التمني الاداء
البل الطويل الا انجلي **الرابع عشر** الاحتقار بل القول **الخامس** التلويح
فيكون **السادس عشر** الخبر فاصنع ما شئت وعلم والوالدان برضعن اولادهن
لا تنكح المرأة المرأة **الثانية** انها حقيقة في الوجوب مجاز في البولي وقال ابو هاشم
انه للذب وقيل للاباحة وقيل مشترك بين الوجوب والذب وقيل للندب



بينهما وقيل لاحدهما ولا تعرفه وهو قول المجتهدين وقيل مشترك بين الثلاثة
وقيل بين الخمة **قلنا** وجوه **الاول** قوله تعالى ما منعك ان تسجد
اذا امرتك ذم على ترك المأمور فيكون واجبا **الثاني** قوله تعالى واذا
قيل لهم اركعوا لا يركعون **قيل** ذم على التكذيب **قلنا** الظاهر على ان الذم
لترك والوفاء للتكذيب **قيل** لعل فريضة او جبت **قلنا** رتب الذم على ترك
مجرد افع **الثالث** تارك المأمور يخالف له كما ان الاتي به موافق له والمخالف
على صدد العذاب لقوله تعالى فليحذر الذين يخافون عن امره ان
تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم **قيل** الموافقة اعتقاد حقيقة الامر
فالمخالفة اعتقاد فساده **قلنا** ذلك لدليل الامر لانه **قيل** الفاعل
ضمير والذين مفعول **قلنا** الاضمار خلاف الاصل ومع هذا فلا بد له
من مرجع **قيل** الذين يسلون **قلنا** هم المخالفون فكيف يوردون
بالخذر عن انفسهم وان سلم فيضيع قوله تعالى ان تصيبهم فتنة **قيل**
فليحذر لا يوجب **قلنا** حسن وهو دليل قيام مقتضى **قيل** عن امره لا يعم
قلنا عام لجواز الاستثناء **الرابع** ان تارك المأمور يعمى لقوله تعالى
افعصت امري لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون والعاصي
يستحق النار لقوله تعالى ومن يعص الله ورسوله فان له اجرهم عظيم
فيها ابد **قيل** لو كان العصيان ترك الامر لتكرر قوله تعالى ويفعلون ما يؤمرون
قلنا الاول ماض او حال والثاني مستقبل **قيل** المراد الكفار لقريظة
الخلود **قلنا** الخلود الملك الطويل **الخامس** انه عليه الصلوة والسلام
احتج لزم ابي سعيد بن الملقى على ترك استجابته مصليا بقوله انجي بوا الله
والرسول **احتج** ابو هاشم بان الفارق بين السؤال والامر هو
الرتبة والسؤال للتكذيب فكذا الامر **قلنا** السؤال ايجاب وان لم يتجسس

وبان الصيغة لما استعملت فيها والا شراك والمجاز خلاف الاصل فيكون حقيقة
في الامر المشترك **قلنا** بحسب المصير الى الجاز لما بينا من الدليل **وبان** تكرر
معه وما لا يمكن لا بالعقل ولا بالنقل لانه لم يتواتر والاحاد لا تفيد القطع **قلنا**
المشكلة وسيلة الى العمل بغيرها الظن وايضا تعرف بتوكيد عقلي من مقدمان
نقلية كما سبق **الثالث** الامر بعد التكرار للوجوب وقيل لا باحة **لنا** ان الامر
يفيده ووروده بعد الجرمة لا يدفعه **قيل** واذا علمت فاصطاد والاباحة **قلنا**
معارض بقوله تعالى فاذا اسلخ الاشهر الحرم واختلف القائلون بالاباحة
في النهي بعد الوجوب **الرابع** الامر المطلق لا يفيد التكرار ولا يدفعه
وقيل للتكرار وقيل للمرة وقيل بالتوقف للاشتراك او للجعل بالحقيقة
لنا تفيد بالمرّة والمرّة من غير تكرار ولا نقص وان ورد مع التكرار
وعدمه فيجعل حقيقة في القدر المشترك وهو طلب الاتيان به دفعا للاشتراك
والمجاز وايضا لو كان للتكرار لعم الاوقات فيكون تكليفا بالاطلاق
وتيسر كل تكليف بعده لا يجامعه **قيل** تنسك الصديق على التكرار بقوله
تعالى واتوا الزكاة من غير تكبر **قلنا** لعلم صلى الله عليه وسلم بين تكراره
قيل النهي يقتضي التكرار فذلك الامر **قلنا** لانها ابدية يمكن دون
الاقتبال **قيل** لو لم يتكرر لم يرد الترخ **قلنا** وروده قرينة التكرار **قيل**
حسن الاستسار دليل الاشتراك **قلنا** قد يستفهم من افراد المتواطي
الخامس الامر المعلق على شرط او صفة مثل وان كنتم جينا فاطهروا والسارق
والسارقة فاقطعوا لا يقتضي التكرار لاعتناو يقتضيه قياسا اما الاول
فلان ثبوت الحكم مع الصفة او الشرط يحتمل التكرار وعدمه ولانه لو قال ان

اذا كان ماضيا
فتجزم الى الاصل
وهو الوجوب

دخلت الدار فانت طالق لم يتكرر واما الثاني فلان الترتيب يفيد العلية
 فيكرر الحكم بتكررها واما لم يتكرر الطلاق لعدم اعتبار التعليل **السادس**
 الامر لا يفيد الفور خلافاً للحنفية ولا الرافعي خلافاً للقوم وقيل مشكوك
لنا ما تقدم قيل انه تعالى دم ابليس على النوك ولولم يقتض الفور
 لما استحق الدم **قلنا** لعل هناك قرينة عينت الفورية **قيل** سارعوا
 بوجوب الفور **قلنا** منه لا من الامر **قيل** لو جاز التأخير فاما مع
 بدل فيسقط اولاه مع فلا يكون واجبا وايضا فاما ان يكون للتأخير
 امد وهو اذا ظن فواته وهو غير شامل اولاً فلا يكون واجبا **قلنا**
 منقوض بما اذا صرح به كقوله اوجبت عليك ان تسجل كذا في اي وقت
 شئت وفيه نظر لان كثيرا من الشبان يوتون بحياة **قلنا** منقوض
 به **قيل** النهي يفيد الفور فكذا الامر **قلنا** لانه يفيد التكرار
الفصل الثالث في النواهي وفيه مسائل **الاولى** النهي يقتضي
 التحريم لقوله تعالى وما بهاكم عن فائتها وهو كالامر الا في التكرار والفور
الثانية النهي يدل شرعا على الفساد في العبادات لان النهي عنه بعينه
 لا يكون مأمورا به وفي المعاملات اذا رجع الى نفس العقد او امر داخل
 فيه او لازم له كبيع الحصاة والملا قبح والربا لان الاولين تكوا على
 فساد الربا بمجرد النهي من غير تكرار وان رجع الى امر مقارن كالبيع وقتا
 التدافلا **الثالثة** مقتضى النهي فعل الضد لان العدم غير مقدور عليه **قال**
 ابو هاشم من دعي الى زنا فلم يفعل مدح **قلنا** المدح على الكمال **الرابعة** النهي
 عن الاشياء ما عن الجمع كمنع الاختيار او عن الجمع كالزنا والسوق **في**
الباب الثاني في النعم والخصوص

ان النهي لا ينافي
 من عدم الحكم

وفي فصول **الفصل الاول** في النعم العام لفظ يتفرق جميع ما يصلح
 له بوضع واحد وفيه مسائل **الاولى** ان لكل شي حقيقة هو بها هو فالدال عليها
 المطلق وعليها مع وحدة معينه المعرفة وغير معينه التكررة ومع وحدان معددة
 العدد ومع كل جزواياتها العام **الثانية** النعم اما لغة بنفس كاي لكل ومن
 العالمين وما لغوهم واين المكان ومتى للزمان او بقرينة في الاشارة كالجمع
 المحامي بالالف واللام والضاف وكذا اسم الجنس والنفي كالمكره في سياقه او
 عوفا مثل حرمت عليكم امهاتكم فانه يوجب حرمة جميع الاستماعان او
 عقلا كترتيب الحكم على الوصف ومعياري النعم جواز الاستثنا فانه يخرج ما
 يجب اندر اجماله واللاجاز الاستثنا من الجمع المنكر **قيل** لو تناوله لا يمنع
 الاستثنا لكونه نقضا **قلنا** منقوض بالاستثنا عن العدد وايضا للدلال
 الصحابة رضي الله عنهم بعموم ذلك مثل الزانية والزاني يوصيكم الله في
 اولادكم امرت ان اتماثل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله **الثانية** في
 نحن معاشر الانبياء لا نورث شيئا من غير نكير **الجمع** الجمع المنكر لا يقتضي
 النعم لان المحتمل كل انواع العدد **قال** الحياي انه حقيقة في كل انواع العدد
 فيحمل على جميع صفاته **قلنا** لا بل في العدد المشكوك **الرابعة** قوله لا يستوي
 اصحاب النار واصحاب الجنة يحتمل في الاستواء من كل وجه ومن بعضه كما
 لو قيل لا اكل اكل وفرق ابو حنيفة رضي الله عنه بان الاكل يدل على التوحيد
 وهو ضعيف فلا يلتزم الاستواء من كل وجه لان الامر لا يستلزم الاضطرار
 وقوله لا اكل يعي الما يحتمل فيحمل التخصيص فانه للتوكيد يستوي فيه الواحد
 والجمع **الفصل الثاني** في الخصوص وفيه مسائل **الاولى** التخصيص

اخراج بعض ما يتناوله اللفظ والفرق بينه وبين النسخ انه يكون للبعض
والنسخ قد يكون عن الكل والمخصص المخرج عنه والمخصص المخرج وهو ارادة
اللفظ ويقال للدال عليها مجاز **التأني** القابل للتخصيص حكم ثبت لمقتد
لفظا مثل قوله تعالى اقتلوا المشركين او معني وهو ثلاثة **الاول** العلة وجوز
تخصيصها كما في العرايا **الثاني** مفهوم الموافقة فيخصص شرط بقاء الموقوف
مثل جواز حبس الوالد لغير الولد **الثالث** مفهوم المخالفة فيخصص بدليل
راجع كتخصيص مفهوم اذا بلغ الما قلنا بالرد **قبل** بوعهم البداء
الكذب **قلنا** يندفع بالمخصص **الثالث** بجوز التخصيص فيما بقي غير
محصور لساغة اكل كل زمان ولم يأكل غير واحدة وجوز القفال الى
اقل المراتب فيجوز في الجمع ما بين ثلاثة فانه الاقل عند الشافعي والحنيفة
رضي الله عنهما بدليل تفاوت الضامير وتفصيل اهل اللغة واشان عند الشافعي
والاستدلال بدليل قوله تعالى وكنا الحكم شاهدين **قبل** اضاف الى
المعولين وقوله تعالى فقد صفت قلوبكم **قبل** المراد به الميول **وقوله**
وقوله عليه الصلوة والسلام اشان بما فوقهما جماعة **قبل** اراد به جواز السر
وفي غيره الى الواحد وقوم الى الواحد مطلقا **الرابع** العام المخصص مجاز
والا لا شريك **قال** بعض الفقهاء انه حقيقة وقرئ الامام بين المخصص
بالمفصل والمنفصل لان المقيد بالصفة لم يتناول غير **قلنا** المركب لم يوضع
والفرد متناول **الخامس** المخصص ببيان حجة ومنعها عيسى بن ابان
وابن ثور وفضل الكرخي **لنا** ان دلالة الله على فرد لا يتوقف على دلالة
على الاخر لا ستحالة الدور فلا يلزم من زوالها زوالها **سادس** يستدل

يستدل بالعام مالم يظهر المخصص وابن شريك وجب طلبه **اولا** **لنا** لو وجب لوجب
طلب المجاز للمخرج عن الخطا واللازم منتف **قال** عارض دلالة احتمال
المخصص **قلنا** الاصل يدفعه **الفصل الثالث** في المخصص وهو متصل ومنفصل
فالمتصل اربعة **الاول** الاستثنا وهو الاجزاء بالا غير الصفة ونحوها والمنقطع
مجاز وفيه مسائل **الاولى** شرطه الاتصال عادة باجماع الادباء وعن ابن عباس
خلافه قياسا على التخصيص بغيره والجواب المنقضي بالصفة والفاية وعدم
اله ستغراق وشرط الحداثة ان لا يزيد على النصف والفاضي ان ينقص عن
لنا لو قبل على عشرة الاثمة لزم واحد اجماعا وعلى الفاضل استثنا
الفاوين من المخصصين وبالعكس **قال** الاقل ينفي فيستدرك
فتوقف بما ذكرناه **الثانية** الاستثنا من الاثبات تنفي وبالعكس خلافا
لابن حنيفة **لنا** لو لم يكن كذلك لم يتم الا الله **احج** بقوله عليه
الصلوة والسلام لا صلوة الا بظهور **قلنا** للمباينة **الثالثة** المتعددة
ان تقاطعت او استغرق الاخير الاول عادت الى المتقدم عليها ولا يعود
الثاني الى الاول لانه اقرب **الرابعة** قال الشافعي رضي الله عنه المنقب
للجمل لقوله تعالى الا الذين تابوا بعد اليها وهن ابوحنيفة رضي
الله عنه بالاخير وتوقف الفاضل والمرضى وقيل ان كان بينهما تعلق
فالمجيب مثل اكرم الفقهاء والزهاد وانفق عليهم الا مبتدعة والا فلاخير
لنا الاصل اشتراك الموقوف عليه في المعلقات كالحال والشرط
وغيرها فلذلك استثنا **قبل** خلاف الدليل خوفا في الاخير للصورة

فبقيت الاولى على اصلها **قلنا** منقوض بالصفة والشرط **الثاني** الشرط وهو ما يتوقف عليه تأثير المورث لا وجوده كالاخصان وفيه ميلتان **الاول** الشرطان وجد دفعة فذاك والا فيوجد الشرط عند تكامل اجزائه وارتفاع جزان شرط عدمه **الثاني** ان كانا زائيا ومحصنا فله وجه يحتاج اليهما وان كانا شافيا او ينافيا فاقطع بغير احدهما وان شغيت نسالم وقيام حروشي عتقا وان قال او صيق احدهما فيصير **الثالث** الصفة مثل فتح برقية موشة وهي كالا **استثنا الرابع** الغايه وهي طرفة وحكم ما بعدها خلافا لما قبلها مثل واتوا الصيام الى الليل ووجوب غسل المرفق للعتيا ط **والمنفصل** ثلاثة **الاول** الفصل كقوله تعالى خائف كل شيء **الثاني** المسمى مثل واوتيت من كل شيء **الثالث** الدليل المسمى وفيه ما يل **الاربع** الخاص اذا عارض العام تخصصه سواء علم تاخير اوله او بحقيقة رضي الله عنه يجعل المتقدم منسوخا وتوقف حيث جهل **لنا** اعمال الدليلين **اولي** **الثاني** يجوز تخصيص الكتاب به وبالسنة المتواترة والاجماع كتخصيص المطلقات بتريصن بانفسهن ثلاثة قروا بقوله تعالى واولات الاحمال وقوله تعالى يوصيكم الله الاية بقوله عليه الصلوة والسلام القاتل لا يرث والزانية والزاني فاجلدا وبرجهم عليه الصلوة والسلام المحصن ونسيف حد القذف على العبد بالاجماع **الثاني** يجوز تخصيص الكتاب بالسنة المتواترة بخبر الواحد ومنع قوم وابن ابان فيما لم يخصوا والكرخي بمنفصل مطلقا **لنا** اعمال الدليلين ولومني وجه **اولي** **قيل** قال عليه الصلوة والسلام اذا وردني حديث فاعرضوه على كتاب الله تعالى فان وافقه فاقبلوه وان خالفه فردوه **قلنا** منقوض بالمواتر **قيل** الظن لا يعارض القطع **قلنا** العام

منقطع المتن منقوض الدلالة والخاص بالعكس فتعاد **قيل** لو خص نسخ **قلنا** التخصيص اهلون وبالقياس ومنع ابو علي وشرط ابن ابان التخصيص والكرخي بمنفصل وابن شريح الجلاء في القياس واعتبار المحجة انسخ الظنين وتوقف القاضي وامام الحرمين **لنا** ما تقدم **قيل** القياس فرع فلا يقدم **قلنا** على اصله **قيل** مقدامة اكثر **قلنا** قد يكون بالعكس ومع هذا فاعمال الكل احرى **الرابعة** يجوز تخصيص المنطوق بالمفهوم لانه دليل كتخصيص خلق الله الماطه واللايجب شي الا ما غير طعمه او ريح بمفهومه اذ ابلغ الما قلتيان لم يحمل خبرنا **الخامس** العادة التي قررها رسول الله صلى الله عليه وسلم تخصص وتقريره عليه الصلوة والسلام على مخالفة العام تخصيص له فان ثبت حكمي على الواحد حكمي على الجماعة يرتفع عن الباقيين **السادس** خصوص السبب لا يخص به لانه لا يعارضه وكذا مذهب الراوي كحديث ابي هريرة وعلم في الولوع لانه ليس بدليل **قيل** خالف الدليل والا انقدحت رواية **قلنا** ربما ظن دليله ولو يكون **السادس** افراد فرد لا يخص مثل قوله عليه الصلوة والسلام ايما اهاب دبح فقد طهر مع قوله في شاه ميمونة وباعها طهورها لانه غير مناف **قيل** المفهوم مناف **قلنا** مفهوم القبر مردود **الثامن** عطف الخاص عليه لا يخص مثل لا يقتل مسلم بكافر ولا ذؤ عهدي في عهده وقال بعض الحنفية بالتخصيص توبة يابن المعطوفين **قلنا** التوبة في جميع الاحكام غير واجبة **التاسعة** عود ضيق خاص لا يخص مثل المطلقات مع قوله تعالى وبولتهن اهنق بردهن لانه لا يزيد على اعادته **تذييب** المطلق والمقيد ان اتحد سببهما حمل المطلق عليه عملا بالدليلين ولا فان

اقتضى القياس تنبيذه والا فلا **الباب الرابع** في المجل والمبني
 وفيه فصول **الفصل الاول** في المجل وفيه مسائل **الاولى** اللفظ اما ان
 يكون مجمله بين حقايقه كقوله تعالى **ثله** **ثله** **ثله** او افراد حقيقة واحدة
 مثل ان تذبحوا بقرة او مجازا اذ انفتحت الحقيقة وتكافأت فان ترجم واحد
 لانه اقرب الي الحقيقة كقوله الصحيح من قوله لا صلاة ولا صيام اولاه اظهر
 عرفا واعظم مقصود ارفع المخرج وتخويف الاكل من رفع من امتي الخطا
 وحرمت عليكم الميتة حل عليكم **الثانية** قالت الخليفة وامسحوا برؤوسكم
 مجمل وقالت المالكية يقتضي الكل والحق انه حقيقة فيما ينطلق عليه الاكم
 دفعا لا شراك والمجاز **الثالث** قبل اية السورة مجمله لان
 اليد تحمل الكل والبعض والقطع والشق والابانة والحق ان اليد لكل
 وتذكر للبعض مجازا والقطع للابانة **والثاني** **الفصل الثاني**
 في المبني وهو الواضح بنفسه او بفريقه مثل والله بكل شيء عليم والله
 على كل شيء قدير **واصل** القرينة وذلك الغير يسمى مبينا وفيه
 مسئلتان **الاولى** انه يكون قول من الله والرسول صلى الله عليه وسلم
 وفعله منه كقوله تعالى صبرا فافق لونها وقوله صلى الله عليه وسلم فيما
 سقت السما العشر وصلاته وحججه فانه ادل فان اجتمعا وتوافقا
 فالسابق وان اختلفا فالقول لانه يدل بنفسه **الثانية** لا يجوز تأخير
 البيان عن وقت الحاجة لانه تكليف بما لا يطاق ويجوز عن وقت
 الخطاب ومنعت المحترمة وجوز البهري ومنا القفال والدقاق والشيخ

بالبيان الاجمالي فيما عدا المشترك **لنا** مطلقا قوله تعالى ثم ان علينا بيانه
قيل البيان التفصيلي **قلنا** تنبيذ بل دليل وخصوصا ان المراد بقوله اذبحوا
 بقرة **قيل** بقرة معينة بدليل مايج وما لونها والبيان تأخر **قيل** يوجب التأخير
 عن وقت الحاجة **قلنا** الامر لا يوجب الفور **قيل** لو كانت معينة لما غنهم
قلنا للتأني بعد البيان وانه تعالى انزل انكم وما تعبدون فنقص
 ابن الزمري بالمالكية والمسيح فنزل ان الذين سمعتم منا النبي الية **قيل**
 ما لا يتناولهم وان سلم لكنهم خصوا بالعقل **واجيب** بقوله والسمو ما بناها
 وان عدم ضاهم انما يعرف بالنقل **قيل** تأخير البيان اغوا **قلنا** وكذلك
 ما يوجب الظنون الكاذبة **قيل** كالمخاطب بلغة لا تنهم **قلنا** هذا يفيد
 غرضا اجماليا بخلاف الاول **تنبيه** يجوز تأخير التبليغ الي وقت الحاجة
 وقوله تعالى بلغ لا يوجب الفور **الفصل الثالث** في المبني له انما يجب
 البيان لمن اريد تفهيم العمل كالصلوة او الصوم كاحكام الحيض **الباب**
الخامس في النسخ والمنسوخ وفيه فصلان **الفصل الاول**
 في النسخ وهو بيان انها حكم شرعي بطريق شرعي متراخ عنه وقال
 القاضي رفع الحكم ورد بان الحادث ضد السابق فليس رفعه اولى من
 دفعه وفيه مسائل **الاولى** انه واقع واحاله اليهود **لنا** ان حكمه ان
 تبع المصالح فيتغير بغيرها والافله ان ينحل فيه كيف شا وان بنوة محمد
 صلى الله عليه وسلم تثبت بالدليل القاطع وقد نقل عن قوله تعالى ما نسخ
 من اية وان ادم صلى الله عليه وسلم كان يزوج بناته من بنيه والان
 محرم اتفاقا **قيل** الفعل الواحد لا يحسن ولا يقع **قلنا** مبني

عليه فاسد ومع هذا يحتمل ان يحسن لو اهدا وفي وقت وتنجح للافراد في اخر
الثانية يجوز نسخ بعض القرآن ومنع ابوسلم الاصفهاني **قلنا** ان قوله
تعالى متاعا الى الحول نحت بقوله تعالى يرضون بانفسهم اربعين شهرا
وعشر **قال** قد تعدد الحامل به **قلنا** لا بل بالحل وخصوصية السنة
لا غنية وايضا تقديم الصدقة على تجوي الرسول وجب بقوله تعالى يا ايها
الذين امنوا اذا ناجيتم الرسول الاية ثم نسخ **قال** زال نزول السجدة وهو
التميز بين المناظير **قلنا** زال كيف كان **واجب** بقوله تعالى لا ياتيه
الباطل من بين يديه ولا من خلفه **قلنا** الضمير للمجموع **الثالثة** يجوز
نسخ الوجوب قبل العمل خلافا للمعتزلة **قلنا** ان ابراهيم عليه السلام امر بذي
ولده بديل قوله افعل ما تومر ان هذا هو ابله المدين وقد بناه بذيخ عظيم
فنسخ قبله **قيل** تلك بنا على ظنه **قلنا** النبي لا يخطي ظنه **قيل** انه امتثل
فانه قطع فوصل **قلنا** لو كان كذلك لم يحتج الي القدا **قيل** الواحد بالواحد
في الواحد لا يومر ولا ينهي **قلنا** يجوز لا بتلك **الرابعة** يجوز النسخ لا بديل
او بديل اتقل منه كسح وجوب تقديم الصدقة على التجوي والكف عن
الكفار بالقتال استدرك بقوله تعالى فان خير منها **قلنا** ربما يكون علم
الحكم اولا ثقل حين **الخامس** نسخ الحكم دون التلاوه مثل قوله تعالى متاعا الى
الحول الاية وبالعكس مثل ما نقل الشيخ والشيخه اذا زليا فارحوا بها وسبحان
معا كما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت كان فيما انزل الله عشر صفحات

نسخة

فمنه

فمنه **السادسة** يجوز نسخ الخبر المستقبل فلا يهاشم **قلنا**
انه يحتمل ان يقال لا عاقبة الزاني ابدا ثم يقال اردت سنة **قيل** يومهم الكذب
قلنا ونسخ الامر يومهم البعد **الفصل الثاني** في النسخ والمنسوخ وفيه مسائل
الاولى الاكثر على جواز نسخ الكتاب بالسنة لنسخ المجلد في حق المحصن وبالعكس
كسح القبلة ولما في قول بخلافها دليله في الاول قوله تعالى فان خير منها
ورد بان السنة وهي ايضا وفيها قوله تعالى لئن لم ينسخ **الرابعة** في الاول
بان النسخ بيان وعود بقوله تعالى تبيا ناكل شي **الثانية** لا ينسخ المتواتر
بالاحاد لان القاطع لا يدفع بالظن **قيل** لا اجد فيما اوصي الي محرمان نسخ
ما روي انه عليه الصلوة والسلام نهى عن اكل كل ذي ناب من السباع **قلنا**
لا اجد للحال فلا نسخ **الثالثة** الاجماع لا ينسخ لان المنسوخ يتقدم ولا يتعقد بخلافه
ولا القياس بخلاف الاجماع ولا ينسخ به اما المنسوخ والاجماع فظاهران واما
القياس فلزواله بزوال شرطه والقياس لما نسخ بقياس اجلا منه **الرابع**
نسخ الاصل يستلزم نسخ التجوي وبالعكس لان في الملامم يستلزم في ملامم
والتجوي يكون ناسخا **الخامس** زيادة صلوة ليست بنسخ **قيل** تغير الوصل **قلنا**
وكذا زيادة العبادات اما زيادة ركعة ونحوها فذلك عند الشافعي ونسخ عند
الحنفية ورفق قوم بين ما نفاه المهورم وبين ما لم ينفعه والقاضي عبد الجبار
بين ما ينبغي اعتداد الاصل وبين ما لا ينفعه وقال المعري ان في ما ثبت
شرعا كان نسخا والا فلا فزيادة ركعة على ركعتين نسخ لا تستحقها التثنية
وزيادة التعريب على المجلد **سب** نسخ **خاتمة** النسخ يعرف بالتاريخ فلو قال

الراوي هذا سابق قبل مجلاني ما لو قال هذا منسوخ لم يوازي ان يقول عن
اجتهاد ولا نواه **الكتاب الثاني في السنة**
وهو قول الرسول صلى الله عليه وسلم او فعله وقد سبق مباهات القول
والكلام في الافعال وطرق ثبوتها وذلك في بابي **الاول** في افعاله
وفيها **سائل الاول** ان الانبياء معصومون لا يصدر عنهم ذنب الا
الصغار يسهوا والتقرير المذكور في كتاب المصباح **الثاني** فعله المجرد
يدل على الاباحة عند مالك رضي الله عنه والذهب عند الشافعي رضي الله عنه
والجواب عند ابن شريح وابي سعيد الاضطري وابن خيران رحمهم الله وتوقف
الصيرفي وهو المختار لاحتمالها واحتمال ان تكون من خصايص **الفتح** افعال
بالاباحة بان فعله لا يكره ولا يجرم ولا يصل عدم الوجوب والذهب في
الاباحة **ورد** بان الغالب على فعله الوجوب والذهب وبالنزب بان قوله
تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة يدل على التجهان والاصل عدم الوجوب
وبالوجوب بقوله تعالى فاتبوه قل ان كنتم تحبون الله فاتبوني وما
اتاكم الرسول فخذوه واجماع الصحابة رضي الله عنهم على وجوب الفعل بالتقيا
الحناني لقول عائشة رضي الله عنها فعلته انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم
فاغسلنا **واجيب** بان المتابعة هو الايمان بمثل فعله على وجهه وما اتاكم
معناه ما امركم بدليل وما نهاكم عنه واستدلان الصحابة بقوله عليه الصلوة والسلام
خذوا عني مناسككم **الثالث** جهة فعله تعلم اما بتنصيصه او بتسوية بما
علم جهته او بما علم انه امثال اية دلت على احدها او ببيانها وخصوصا الوجوب

بما رآه كالصلوة باذان واقامة ويكون موافقة لذكر او ممنوعا لو لم يجب كالكوعين
في الخوف والذهب بقصد الغيبة مجرد او كونه قضا للمندوب **الرابع** الفعلان لا يتعارفان
فان تعارض فعله الواجب اتباع قوله متقدما شخه سوا كان القول خاصا بالرسول
او بنا او عاما وان عارض متاخرا عاما فبالعكس وان اختلفت به شخه في حقه وان
اختلفت بنا خصنا في حقنا قبل الفعل ونسخ عنا بعده وان جهل النسخ فالأخذ
بالقول في حقنا لا يستبداه **الخامس** انه عليه الصلوة والسلام قبل النبوة
تعييد بشرع وقيل لا وبعدها وبعد ما فلا كثر على المنع وقيل امر لا قباس
ويكذب انتظارة الوحي وعدم مراجعته ومرجعنا **قيل** راجع في الرحم قلنا
للا لزوم استدلال بايات امر فيها باقتفا الانبياء السالفة عليهم السلام قلنا
في اصول الشريعة ووليائهم **السادس** في الاخبار وفيه فصول **الاول** في علم صدقه ونسبه
ما علم وجود خبره بالضرورة والا استدلال **الثاني** خبر الله تعالى والا لكنا
في بعض الاوقات اكمل منه تعالى وتنزه **الثالث** خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
والمعتمد دعواه الصدق وظهور المعجزة على وفقه **الرابع** خبر كل الله له لان اجماع
عجة **الخامس** خبر جمع عظيم عن احوالهم **السادس** الخبر المحفوف بالقرائن **السابع**
المتواتر وهو خبر بلغت رتبة في الكثرة مبلغا حالت العادة ثوابهم على الكذب
وفيها **سائل الاول** انه يفيد العلم طلقا خلافا للتسمية وقيل يفيد العلم بوجود
لا عن الماضي **لنا** اننا نعلم بالضرورة وجود البلاد النائية والاشياء الماضية
قيل نجد التفاوت بين قولنا الواحد ونصف الاثنين **قلنا**

فيما علم صدقه ونسبه
الاول

للاستيناس **الثاني** اذا تواتر الخبر فاد العلم فلا حاجة الي النظر خلافا لامام الحرمين والحجة
والكعبى والبصري وتوقف المرتضى **لنا** لو كان نظرا لم يحصل لمن لا ياتي له كالبهم والصبيان
قيل يتوقف على العلم باقتناع تواترهم وان لا داعي لهم الى الكذب **قلنا** حاصل بقوة قرينة
من العمل فلا حاجة الي النظر **الثالثة** صابغة افادة العلم وشروطه ان لا يعلم السامع ضرورة
وان لا يعتقد خلافا لشبهة دليل او تقليد وان يكون سندا مخبرنا احشاشا به وعدم
مبلغا يمنع تواترهم على الكذب **وقال** انما لا يكفى الاربعه والا فلا فاد قول كل اربعة
فلا يجب تركية شهود الرنا حصول العلم بالصدق او الكذب وتوقف في الخمسة **ورد**
بان حصول العلم بفعل الله تعالى فلا يجب الاطراد وبالفريقين الرواية والشهادة وشروط
اثنا عشر كقبالة موسى عليه السلام وعشرون لقوله تعالى ان يكن منكم عشرون ذوات
لقلوبه تعالى ومن ابتغى من المؤمنين وكانوا له يعين وسعون لقوله تعالى واختار
موسى قومه سبعين وثلاث مائة وبضعة عشر عددا اهل بدر والكل ضعيف
ثم ان اجروا عن عيان فذاك ولا في شرط ذلك في كل الطبقات **الرابع**
مثلا لو اخبر واحد بان قاتنا اعطى دينار واخره اعطى جملة وهلم جرا تواتر القدر
المشترك لوجوده في الكل **الفصل الثاني** فيما علم كذبه وهو قسمان **الاول**
ما علم خلافا في ضرورة او استدلالا **الثاني** ما اوضح لتواتر توافر الدواعي على نقله كما يعلم
ان لا بلدة بين مكة والمدين اكر منها اذ لو كان لنقل **واعت** الشيعة ان النص
حل على امانة علي كرم الله وجهه ولم يتواتر كما لم تتواتر الاقامة والتسمية ومعجزات
البي **قلنا** الاولان من الغرور ولا كفر ولا بدعة في مخالفتها بخلاف
الامانة واما تلك المعجزات فلقطة المشاهدين **مسئلة** بعض ما نسب الى الرسول صلى الله عليه وسلم

كذب لقوله عليه الصلوة والسلام سيكذب علي ولان منها لا يقبل التاويل فيمنع
صدوره عنه وسببه نسيان الراوي او غلطه او افتراء الله هذه لتغير العقل
الفصل الثالث فيما ظن صدقه وهو خبر العدل الواحد والنظر في طرفي
الاول في وجوب العمل به دل عليه السمع وقال ابن شريح والعقال والبصري
دل العقل ايضا وانكر قوم لعدم الدليل او للدليل على عدم شرا وعقلا واحاله
اضمن وانتموا على الوجوب في الفتوي **والشهادة** والا مور الدينويه **لنا**
وجه الاول انه تعالى اوجب الحذر باذار طائفة من الفرقه والا نذار الخمر
المخوف والفرقة ثلاثة والطائفة واحد او اثنتان **قيل** لعل للفرقة **قلنا** يفتقر
فحل على الاجابات لشاركية في التوقع **قيل** الا نذار الفتوي **قلنا** يلزم تخصيص
الاذنار والمقدم بغير المجتهدين والرواية يقتضيه بها المجتهد وفيه **قيل** فيلزم ان
لا يخرج من ثلاثة واحد **قلنا** خص النص فيه **الثاني** انه لو لم يقبل العمل بالصدق لان
ما بالذات لا يكون بالغير والثاني الفتوي والشهادة **قيل** يقتضيان شرا
خاصا والرواية عاما **ورد** باصل الفتوي **قيل** لو جاز لجاز اتباع الانبياء والا
بالظن **قلنا** ما الجامع **قيل** الشرع يتبع المصلحة والظن لا يجعل ما ليس
مصلحة **قلنا** منقوض بالفتوي والا مور الدينويه **الطرف الثاني** في شرايط
العمل به وهو ما في الخبر او المخبر عنه او الخبر **ما الاول** فصفا تطلب الظن
وهي **الاول** التكليف فان غير المكلف لا ينفع خشية الله تعالى **قيل** يصح
الاقتدا بالصبي اعتمادا على خبره بطوره **قلنا** لعدم توقف صحة صلاة المأموم
على طهره فان تحلل ببلوغ وادي قبل قياسا على الشهادة والجماع على اخصاره

يجوز العمل بقوله تعالى ان جاءكم
فاستفتوا في ما كنتم تنازعوا فيه
فان انزل الله من السماء
الثالث القياس على ما

الصبيات مجالس الحديث **الثاني** كونه من اهل القبلة وقيل رايه الكافر الموافق كالجسم
 ان اعتقد واحرمه الكذب فانه يمنع عنه وقاسم القاصيات بالفاسق والمخالف **ورد**
 بالفرق **الثالث** العدالة وهي ملكة في النفس تمنعها عن اقتراف الكبائر والرد ليل
 الباحة فلا تقبل رواية من اقدم على النفس علما وان جهل قبل **قال** القاضي في جهل
 في فسق **قلنا** الفرق عدم البراءة ومن لا تعرف عدالة لا تقبل روايته لان
 النفس مانع فلا بد من تحقق عدم كالمصبا والكفر والعدالة تعرف بالتزكية **وبها**
 مسائل **الاولى** شرط العدالة في الرواية والشهادة ومنع القاضي منهما والحق
 الفرق كاله **الثانية** قال الشافعي يذكر سبب الجرح وقيل سبب التعديل وقيل
 سببها وقال القاضي لا يفهم **الثالثة** الجرح مقدم على التعديل لان فيه زيادة
الرابع التزكية ان يحكم بشهادته او يفتي عليه او يروي عنه من لا يروي عن
 غير العدل او يعمل بحجة **الرابع** القليط وعدم المساهلة في الحديث وشرط ابد
 العدد **ورد** بقبول الصحابة خبر الواحد **قال** طلبوا العدد **قلنا** عند التهمة
التي شرط ابو حنيفة فقه الراوي ان خالف القياس **ورد** بان العدالة
 تغلب ظن الصدق فيكون **اما الثاني** فان لا يخالفه قاطع لا يقبل التاويل ولا يفر
 مخالفة القياس ما لم يكن قطعي المقد مات بل يقدم لقله مقدمة وعمل الاكثر
 والراوي **واما الثالث** ففيه مسائل **الاولى** لا لفاظ الصحابي سبع درجات **الاولى**
 حديثي وخو **الثانية** قال الرضا لا يهتم التوسط **الثالثة** امر لا يهتم اعتقاد
 ماليي بامر امره والعموم والخصوص والدوام والادوام **الرابعة** امره وهو
 حجة عند الشافعي لان من طاع امرا اذا قاله فهم منه امره ولان غرضه بيان الشروع

الخامس من السنة **السادس** عن النبي صلى الله عليه وسلم لسماع وقيل للتوسط **السابعة**
 تفعل في عمدة **الثانية** لغير الصحابي ان يروي اذا سمع الشيخ او فاعليه ويقول
 هل سمعت فقال نعم او اثار او سكت وظن اجابته عند المحدثين والفقهاء اوكب
 الشيخ او قال سمعت ما في هذا الكتاب او يجزله **الثالثة** لا تقبل المراسيل خلافا
 لابي حنيفة وماك **لنا** ان عدالة الاصل لم تعلم فلا تقبل **قيل** الرواية تعديلا
قلنا قد يروي عن غير العدل **قيل** اسنده الي الرسول يقتضي الصدق
قلنا بل السماع **قيل** الصحابة ارسلوا وقبلت **قلنا** لظن السماع **فمرار الاول**
 المرسل يقبل اذا تاكد بقول الصحابي او فتوى الكثر اهل العلم **الثاني** ان ارسل ثم استند
 قبل وقيل لا لان اعماله يدل على الضعف **الرابع** يجوز نقل الخبر بالمعنى خلافا لابن
 سيرين **لنا** ان الترجمة بالغارسية جائزة فالعربية اولى **قيل** يودي
 الي طس الحديث **قلنا** لما نطا بقا لم يكن ذلك **الخامس** ان زاد احد الرواه وتعد
 المجلس قبلت الرواية وكذا ان اخذ وجاز الذهول عن الاخرين ولم يغير امر
 الباقي وان لم يجر الذهول لم يقبل وان غير الاعراب مثله في اربعين شاة
 شاة او نصف شاة طلب الترجيم فان زاد مرة وحذف اخرى فلا اعتبار
 بكثرة المرات **الحكمت الثالث في الاجماع** وهو اتفاق
 اهل الحل والعقد من امة محمد صلى الله عليه وسلم على امر من الامور وفيه ثلاثة
 ابواب **الباب الاول** في بيان كونه حجة وفيه مسائل **الاولى**
 قيل بحال كاجتماع الناس في وقت واحد على ما كور واحد **الاصح** بان الرواي
 مختلفة ثم **قيل** يتعدى الوقوف عليه لا انتشارهم وجواز خفا واحد منهم

وهو لم يذبحه خوفا او رجوعه قبل فتوى الامر **واجب** بان لا يتعذر ذلك في ايام
الصحابه فانهم كانوا محصورين قليلا **الثاني** انه حجة خلافا للنظام والشيعة
والخوارج **لنا** وجوه **الاول** انه تعالى جمع بين مشاققة الرسول واتباعه غير سبيل
المؤمنين في الوعيد حيث قال عز وجل ومن يشاقق الرسول الآية فتكون
محرمه فيجب اتباع اسبيلهم اذ لا يخرج عنها **قيل** رتب الوعيد على الكمل **قلنا**
بل على كل واحد والا لكان ذكر المخالفه **قيل** الشوط في المعطوف عليه شرطية
المعطوف **قلنا** لا وان سلم لا يضر لان الهدي دليل التوحيد والنبوة **قيل**
لا يؤيد تخييرهم كل ما غاير **قلنا** يقتضي لجواز الاستثناء **قيل** السبيل دليل
الاجماع **قلنا** حمله على الاجماع اولى لقومه **قيل** يجب اتباعهم فيما صاروا
به مؤمنين **قلنا** ح تكون المخالفة المشاققة **قيل** يترك الاتباع راسا
قلنا التوك غير سبيلهم **قيل** لا يجب اتباعهم في فعل المباح **قلنا** كاتباع
الرسول صلى الله عليه وسلم **قيل** المجمعون اتوا بالدليل **قلنا** خص الشريعة
قيل كل المؤمنين الموجودين الي يوم القيمة **قلنا** بل في كل عصر لان المقصود
العمل ولا عمل في القيمة **الثاني** قوله تعالى وكذلك جعلناكم امة وسطا عدم
تجب عصمتهم عن الخطا قولوا وفعلا صغيرة وكبيرة بخلاف تعديلنا **قيل** العدالة
فعل العبد والوسط فعل الله تعالى عليه مذهبنا **قلنا** فعل العبد فعل الله تعالى
عليه مذهبنا **قيل** عدول وقت الشهادة **قلنا** ح لا مزية لهم فان الكل يكونون
كذلك **الثالث** قوله عليه الصلوة والسلام لا تجتمع امتي على خطأ ونظاره فانها
وان لم تتواتر اهادها لكن المشترك بينها متواتر والشيعة مولوا عليه لا شتماله



على قول الامام المعصوم **الثالث** قال مالك رضي الله عنه اجماع اهل المدينة حجة
لقوله عليه الصلوة والسلام ان المدينة لتتقي خبيثها وهو ضعيف **الرابع** قالت الشيعة
اجماع العترة حجة لقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وهم على
وقاطمة وابنا وهما لان لما نزلت هذه الآية لف عليه الصلوة والسلام عليهم كسا وقال
هو اهل بيتي ولقوله عليه الصلوة والسلام اني تارك فيكم ما ان تسكنتم به لن تظلموا
كتاب الله وعترتي **الخامس** قال القاضي ابو حنيفة اجماع الخلفاء الاربعة حجة لقوله
عليه الصلوة والسلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي وقيل اجماع
الشيخين حجة لقوله صلى الله عليه وسلم اقتدوا بالذين من بعدي ابى بكر وعمر
السادس يستدل بالاجماع فيما لا يتوقف عليه كحدوث العالم ووحدة الصانع
لا كاثباته **الباب الثاني** في انواع الاجماع وفيه مسائل **الاول** اذا اختلفوا
على قولين فهل لمن بعدهم احداث ثالث والحق ان الثالث ان لم يرفع مجمعا عليه
جاز والا فلا مثاله قيل في الجدمع الاخ الميراث للجد وقيل لهما ولا سبيل الي جهانه **قيل**
اشقوا على عدم الثالث **قلنا** كان مشروطا بعدمه فزال بزواله **قيل**
يرد على الواحد اني **قلنا** لم نعتبر فيه اجماعا **قيل** انه ياره يستلزم تخطئة الاولين
واجب بان الحدور هو التخطيم في واحد وفيه نظر **الثانية** اذا لم يفصلوا بين
مسئلتي فهل لمن بعدهم التفصيل والحق ان نصوا بعدم الفرق واتخذوا الجماع
كتوريث الامة والخالة لم يجر لان رفع مجمع عليه والاجاز والاوجب على من
ساعد مجتهدا في حكم مساعدته في حكمه الاحكام **قيل** اجمعوا على الاتحاد
قلنا عين الدعوي **قيل** قال التوري الجماع ناسيا يفسر والاكمل **قلنا**
ليس بدليل **الثالث** يجوز الاتفاق بعد الخلاف خلافا للصريح **لنا**

الاجماع على الخلاف بعد الاختلاف ولم يمسبق **الرابع** الاتفاق على احد قول
 الاولين كالاتفاق على حجة بيع امر الولد والمتعم اجماع خلافا لبعض المتكلمين
 والفقهاء **ثاني** انه سبيل المؤمنين **قيل** فان تنازعتم في شئ اوجب الودائي الله
 تعالى والرسول **قلنا** زال الشرط **قيل** اصحابي كالنجوم بايعهم اقدتيم اهتديتم
قلنا الخطاب مع العوام الذين في عصرهم **قيل** اختلا فهم اجماع على التخيير **قلنا**
 ممنوع **الحام** ان اختلفوا فانت احدى الطائفتين يصير قول الباقيين حجة لكونه
 قول كل الامة **السام** اذا قال البعض وسكت الباقيون فليس باجماع ولا حجة وقال
 ابو علي اجماع بعدهم وقال ابنه هو حجة **لنا** انه ربما سكت لتوقف او
 خوف او تصويب كل مجتهد **قيل** يتمك بالقول المنتشر بالعرف لم
 مخالف **جواب** المنع وانه اتيان الشئ بنفسه **فرع** قول البعض فيما نعلم
 به البلوي اذا لم يسمع خلافا لقول البعض وسكت الباقيين **الباب**
الثالث في شرائطه وفيه مسائل **الاولى** ان يكون فيه قول كل عالمي
 ذلك الفن فان قول غيرهم بلا دليل فيكون خطأ فان خالف واحد لم يكن
 سبيل الكل قال الحياط وابن جرير وابو بكر الرازي المومنون يصدق على
 الاكثر **قلنا** مجازا **قالوا** عليكم بالسواد الاعظم **قلنا** يوجب عدم الاتفاق
 الى مخالفة الثلث **ثاني** لا بد له من مستند لان الفتوي بدونه خطأ فالاجماع
 اولي به **قيل** لو كان فهو حجة **قلنا** يكونان دليلين **قيل** صحوا بيع المرافعة
 بلا دليل **قلنا** لا بل ترك استكفاء بالاجماع **فرع** ان الاول يجوز الاجماع عن
 الامارة لانها مبدأ الحكم **قيل** الاجماع على جواز مخالفتها **قلنا** قبل الاجماع

قيل اختلف فيها **قلنا** متفقون بالعموم وخبر الواحد **ثاني** الموافق حديث لا يجب
 ان يكون عنه خلافا لاني عبد الله البصري لجواز اجتماع دليلين **الثالث** لا يشترط
 القراض المجعول لان الدليل قام بدونه **قيل** وافق الصحابة رضي الله عنهم
 على في منع بيع المستولده **فرع** بالمنع **الرابع** لا يشترط التواتر في نقله
 كالسنة **القام** اذا عارضه نص اول القائل له والاتساق **الكتاب الرابع**
في القياس وهو اثبات مثل حكم معلوم في معلوم اخر لا يشترط
 في علته الحكم عند المثبت **قيل** الحكمان غير متماثلين في قولنا لو لم يشترط
 الصوم في صحة الاعتكاف لما وجب بالانذار كالصلوة **قلنا** تلازم والقياس
 لبيان الملازمة والتماثل حاصل على هذا التقدير والتلازم والافتقار في لا
 نسجها قياسا وفيه بيان **الباب الاول**
 في بيان كونه حجة وفيه مسائل **الاولى** في الدليل عليه يجب العمل به شرعا
 وقال القفال والبصري والقاتلاني والزراري حيث العلة منصوصة او
 الفرع بالحكم اولي كتحريم الضرب على تحريم التايف وودود انكر التعبد بدوا حاله
 الشيعة والنظام واستدل اصحابنا بوجوه **الاول** انه مجاوزة عن الاصل الى الفرع
 والمجازة اعتبار وهو ما مور به في قوله تعالى فاعقبوا **قيل** المراد الانفاظ
 فان القياس الشرعي لا يناسبه صدر اليه **ثاني** ان القدر المشترك **قيل** الدال على الكل
 لا يدل على الجزئي **قلنا** بلي ولكن هي مجاوزة الى استناد دليل العموم **قيل**
 الدلالة عليه **قلنا** المقصود العمل فيكفي الظن **ثاني** قصده معاذ واني
 موسى رضي الله عنهما **قيل** كان ذلك قبل نزول اكلت لكم دينكم **قلنا** المراد

به الأصول لعدم النقص على جميع الفروع **الثاني** ان ابا بكر رضي الله عنه قال في الكلاسة
اقول برأي الكلاسة ما عدا الوالد والولد والراي هو القياس اجماعا وعرضا
الله عنه امر ابا موسى في عهده بالقياس وقال في الجد اقضي فيه برأي وقال له
عثمان رضي الله ان اتبعنا رأيك فسديد وقال علي رضي الله عنه اجمع رأيي برأي
عمر في ام الولد وقاس ابن عباس رضي الله عنهما الجد علي بن ابي طالب في المحب ولم
ينكروا عليهم احد والا لا شتم **قيل** ذموه ايضا **قلنا** حيث فقد شرطه توقفا
الرابع ان ظني تعليل الحكم في الاصل بعلته توجد في الفرع بوجوب ظني الحكم
في الفرع والنقيضان لا يمكن العمل بهما ولا التوكل لهما والعمل بالمرجوح ممنوع
فتعين الرابع **اعتق** بوجوه **الاول** قوله تعالى لا تعدوا وان تقولوا ولا تقن
ولا رطب ان الظن **قلنا** الحكم مقطوع به والظن في طريقه **الثاني** قوله
عليه الصلوة والسلام تعمل هذه الامة برهة الكتاب وبرهة بالسنة وورقة
بالقياس فاذا افعلوا ذلك فقد ضلوا **الثالث** ذم بعض الصحابة له من غير تكبر
قلنا معارضات بمثلهما فيجب التوفيق **الرابع** نقل الامامية انكاره عن
العترة **قلنا** معارض بنقل الزيدية **الخامس** انه يودي الى الخلاف
والمنازعة وقد قال تعالى ولا تنازعوا **قلنا** الآية في الاراء والحروب
لقولهم عليه الصلوة والسلام اختلاف امتي رحمة **السادس** الشارع فصل
بين الازمنة والامكنة في الشرف والصلوة في القصر وجمع بين الما والارباب
في التطهر واوجب التقف على الحرمة الشوها دون الامة الحناء
وقطع سارق القليل دون غاصب الكثير وحل بدف الزنا وشرط فيه

شهادة اربعة دون الكفر وذلك بنا في القياس **قلنا** القياس حيث عرف
المعنى **الثاني** قال النظام والبصري وبعض الفقهاء التنصيص على العلة امر بالبيان
وفرق ابو عبد الله بين الفعل والتوكل **لنا** انه اذا قال حرمت الخمر كذا
سكرة يحتمل عليه الاسكار مطلقا وعليها اسكارها **قيل** الاغلب عدم التقيد
قلنا فالتنصيص وحده لا يفيد **قيل** لو قال علة الحرمة الاسكار لا تدفع
الاحتمال **قلنا** فيثبت الحكم في كل الصور بالنسبة **الثالث** القياس اما قطعي
او ظني فيكون الفرع بالحكم اولى كتحريم الضرب على تحريم التافيف او ما ويا
كقياسي الامة على العبد في السراية او ادون كقياسي البطيخ على الر
في الربا **قيل** تحريم التافيف يدل على تحريم انواع الاذي عرفا وبكده
قول الملك للجلاد اقتله ولا تخف به **قيل** لو ثبت قياسا لما قال
به منكره **قلنا** الجلي القطعي لم ينكر **قيل** ففي الادني يدل على ففي الاعلى
كقد لهم فلان لا يملك الحبة ولا النقيير ولا القطير **قلنا** اما الاول فلان
في الجزم يستلزم في الكل واما الثاني فلان النقل فيه ضرورة ولا ضرورة
هنا **الرابع** القياس بحركة في الشروعات حتى الحدود والكفارات لعدم
الدلائل وفي العقلية عند اكثر المتكلمين واللغات عند اكثر الادباء
دون الاسباب والعادات كقول الحبيص والشره **الباب الثاني**
في اركانه اذا ثبت الحكم في صورة مشتركة بينها وبين غيرها تسمى الاولى اصلا والثانية
فرعا والمشتراك علة وجامعا وجعل المتكلمون دليل الحكم في الاصل اصلا والامام

الحكم في الاولى اصلا والعللة فرعا وفي الثانية بالعكس وبيان ذلك في فصلين
الفصل الاول في العللة وهي المعرفة للحكم **قيل** المستنبط عرفت به في دور
قلنا تعريفه في الاصل وتعرفها في الفرع فلا دور والنظر في اطراف
الاول في الطرق الدالة على العللة **الاول** النص القاطع كقوله تعالى في
 النبي كي لا يكون دولة وقوله عليه الصلوة والسلام انما جعل الاستيذان
 لاجل البصر وقوله انما نهيتكم عن الحر الا ضاحي لاجل الدافة والظاهر اللام
 في قوله تعالى لردوك الشمس فان اية اللغة قالوا اللام للتعليل وفي قوله فعل
 ولقد ذرنا لجهنم وقول الشاعر لدو الموت وابنو الخراب للعاقبة مجازا
 وان مثل لا تفره طيبا فانه يبعث يوم القيمة مليبا والبا مثل فمارحمة من الله
 لنت لهم **الثاني** الا بما هو حتم النوع **الاول** ترتيب الحكم على الوصف
 بانفا فيكون في الوصف او الحكم وفي لفظ الشارع او الراوي مثله السابق
 والمسارقة فاقطعوا ولا تفر بوه طيبا زنا ما عرفت به **فصل** ترتيب
 الحكم على الوصف يقتضي العللة وقيل اذا كان مناسبا **قلنا** انه لو قيل
 اكرم الجاهل واهن العالم تبع وليس لمجرد الامر فانه قد يحسن فهو سبق
 التعليل **قيل** الدلالة في هذه الصورة لا تستلزم دلالة في الكل **قلنا**
 يجب دفعا للدلالة **الثاني** ان يحكم عقب علمه بصفة المحكوم عليه كقول
 الاعرابي واقعت اهلي يا رسول الله فقال اعقب رقية لان صلاحية جوابه
 تغلب ثوبه جوابا والسؤال معاد فيه تقديره فالتحق بالاول **الثاني** ان يذكر
 وصفا لولم يوثر لم ينفذ مثل انها من الطوافين عليكم ثمرة طيبة وما اظهر

اوله
 قيل عرفت في دار الدنيا
 ورجعنا الى بيت الزاب
 وكل صبيحة ملكي ناديني

وقوله انقص الرطب اذا جف قيل نعم قال فلا اذا وقوله عليه السلام لم
 رضي الله عنه وقد سأل عن قبله الصائم ارايت لو تضرعت بما تضرعت
الرابع ان يعرف في الحكم بين شيئين يذكر وصف مثل القاتل لا يوثر وقوله
 فاذا اختلف الجنان فبيعوا كيف شئتم يدايد **الحامس** النهي عن مفوت
 العاجب مثل وذروا البيع **الثالث** الا جماع كتعليل فقد جزم الاخ من الابوين
 في الارث بما يتوابع النسيب **الرابع** المناسبة المناسبة ما يجب الانسا
 نفعا او يدفع عنه ضررا وهو حقيقي دنيوي ضروري كحفظ النفس بالقصا
 والدين بالقتال والعقل بالزجر عن المسكرات والمال بالظمان النب
 بالحد على الزنا ومصلحة كضرب الولي للصغير وتحسيني كتحريم الغاذورات
 واخروي كتزكية النفس واقناعي بظن مناسب فيقول بالناسل فيه المنا
 تفيد العلم اذا اعتبرها الشارع فيه كالمسك في الحرمة او في جنس كخروج
 النسيب في التقدير او بالعكس كالمثقة المتوكة بين الحايض والمافر في
 سقوط الصلوة او جنس في جنس كايجاب حد القذف على الشارب
 لكون الشرب مظنة القذف والمظنة قد اقيمت مقام المظنون لان الاستقرار
 دل على ان الله شرع احكامه لمصالح العباد تفضلا واحسانا فحيث ثبت حكم
 وهناك وصف ولم يوجد غيره ظن كونه عللة وان لم يعتبر وهو المناسب
 المرسل اعتبره مالك والغريب ما اثره حقيقته ولم يوثر جنس في جنس كالظم
 في الربا والملاير ما اثره جنس في جنس ايضا والموثر ما اثره جنس في جنس
 المناسبة لا تبطل بالمعارضة لان الفعل وان تضمن ضررا يزيد من نفعه لا يبصر نفعه

٢٢

غير نفع لكن يندفع مقتضاه **الخامس** الشبه قال القاضي الفاضل للحكم
ان فاسبه بالذات كالسكر المحرم فهو المناسب او بالتبع كالطهارة لا شترط
النية فهو الشبه وان لم يناسب فهو الطرد كبناء القنطرة للتطهير وقيل عالم
يناسب ان علم اعتبار حنسه للزيب فهو الشبه والا فالطرد واعتبر
الشا في المشابهة في الحكم وان عليه في الصورة والامام ما يظن استلزامه
ولم يعتبر القاضي مطلقا **لنا** انه يفيد ظن وجود العلة فيثبت الحكم
قال ما ليس بمناسب فهو مردود بالاجماع **قلنا** ممنوع **السادس**
الدورات وهو ان يحدث الحكم حدوث وصف وينعدم بعده وهو
يفيد قلنا وقيل قطعا وقيل لا قطعا ولا قلنا **لنا** ان الحادث له علة
وغير المدار ليس بعلة لانه ان وجد قبله فليس لعلة للتحلف والا فالاصل
عدمه وايضا علية بعض المدارات مع التحلف في شي من الصور لا يجتمع
مع عدم علية بعضها لان ماهية الدوران اما ان تدل على علية المدار فيلزم
عليه هذه العبارات او لا تدل فيلزم عدم علية تلك للتحلف السلام عن العارض
والاول ثابت فانتهى الثاني **وعورضتم** **واجيب** بان المدلول قد لا يثبت بعرض
قيل الطرد لا يؤثر والعكس لم يعتبر **قلنا** قد يكون المجموع ما ليس لازما
السابع التقسيم الحاضر كقولنا ولاية الاجبار اما ان لا تعلى او تعلى بالبراءة او الصغر
او غيرها والكل باطل يتوي الثاني فالاول والرابع للاجماع والثالث لقوله عليه
الصلوة والسلام الشيب احق بنفسها والسب غير الحاضر مثل ان تقول علة حرق
الربا اما الطعم او الكيل او الموت **فان قيل** لا علة لها او العلة غير **قلنا**

قد بينا ان الغالب على الاحكام تعليلها والا صل عدم غيرها **الثامن** الشارح الطرد وهو
ان يثبت معه الحكم فيما عدا المتنازع فيه فيثبت فيه الحاق الفرد بالاعم الاغلب وقد
قيل تكفي مقارنته في صورة وهو ضعيف **التاسع** يتفهم المناط بان يتبين الغاء
الفارق وقد يقال العلة اما المشتركة او المميز والثاني باطل فيثبت الاول
ولا يلزم ان يقال محل الحكم اما المشترك او مميز الا صل لانه لا يلزم من ثبوت المحل
ثبوت الحكم **لنقيم** قيل لا دليل على عدم علية فهو علة **قلنا** لا دليل على علية
فليس بعلة **قيل** لو كان علة لتأتي القياس المأمورية **قلنا** هو دور **الطرف**
الثاني فيما يبطل العلية وهو ستة **الاول** النقص وهو ابد الوصف بدون
الحكم مثل ان تقول لمن لم يبيت يعزى اول صومعه عن النية فلا يصح فينقضي
بالتطوع قيل يقدم وقيل لا مطلقا وقيل لا يقدم في المنصوصة وقيل حيث لا
مانع وهو المختار قياسا على التخصيص والجامع جمع الدليلين ولا الظن باق
بخلاف ما لم يكن مانع **قيل** العلة ما تستلزم الحكم وقيل انتفاء المانع
لم تستلزم **قلنا** بل ما يغلب على ظنه وان لم يحيط المانع وجودا وعدما والوارد
استثنا لا يقدم كسئلة العمل بالاذا الاجماع اذل وجوابه منع العلة لعدم قه
وليس للمعتوض الدليل على وجوده لانه نقل ولو قال ما دللت به على وجوده
ههنا دل عليه ثم فهو نقل الي نقض الدليل او دعوي الحكم مثل ان تقول السلم
عقد معاوضة فلا يشترط فيه التاجيل كالباع فيستغنى بالاجارة **قلنا**
هناك الاجل لا يستقر المعقود عليه لا لصحة العقد ولو قيل كقولنا راق الله
علة رقي الولد وثبت في واد المعزور تقديره والالم بحجب قيمته واظهار المانع

تبيين دعوى ثبوت الحكم او نفيه عن صورة معينة او مبرم يقتضي بالاثبات او النفي
 العامين وبالعكس **الثاني** عدم التأثير بان يثبت الحكم بعده وعدم العكس بان يثبت
 الحكم في صورة اخرى بعللة اخرى فالاول كالمقيل مبيع لم يره فلا يصح كالطير في
 الهوى والثاني الصبح لا تغرب فلا يقدم اذ ان كان المغرب ومنع التقديم ثابت فيما
 قمر والاول يقدم ان منعنا تعليل الواحد بالاشخص بعليتين والثاني حيث يمنع
 تعليل الواحد بالثبوت بعليتين وذلك جائز في المنصوص كالابلا واللعان والقيل
 والورد له في المستنبط لان ظن ثبوت الحكم لاحدهما يبرهن عن الاخر وعن المجموع
الثالث الكسوة وهو عدم تأثير احد الجزئين ونقض الاخر لقولهم صلوة الخوف
 صلوة يجب قضاؤها فيجب اداؤها **قيل** خصوصية الصلوة ملغى لان الحج كذا
 فبقي كونه عبادة وهو منقوض بصوم الحائض **الرابع** القلب وهو ان يرتبط
 خلاف قول المستدل على عللة الحاقا باصله وهو اما في مذهبه مرجحا لقولهم الحج
 ركن في الرضوخ فلا يكفي اقل ما ينطلق عليه الاسم كالوجه فنقول ركن منه فلا يقدر
 بالربع كالوجه او ضمنا لقولهم بيع الغائب عقد معاوضة فيصح كالنكاح فنقول
 لا يثبت فيه خيار الرؤية **ومنهم** قلب المساواة كقولهم المكره ماله مكلف فيبيع
 طلاقه كالمختار فنقول فيسوي بين اقراره وايقاعه او اثباته لمذهب المعترض
 كقولهم الاعتكاف لبث مخصوص فلا يكون تجرده قرينة كالوقوف بعرفة فنقول
 لا يشترط الصوم فيه كالوقوف بعرفة **قيل** المشافيان لا يجتمعان **قلنا**
 الثاني حصل في الفرع لما هو بغيره الاجتماع **تبيين** القلب معارضة الا ان
 عللة المعارضة واسلمها يكون معارضا لعللة المستدل واسلمه **الخامس** القول
 بالوجوب وهو تسليم مقتضى قول المستدل مع بقاء الخلاف مثاله في النفي
 ان نقول التفاوت في الوسيلة لا يمنع الفصاح فنقول مسلم ولكن لم لا

يمنعه غيره ثم لو بينا ان الواجب قائم ولا مانع غيره لم يكن ما ذكرنا تاما **الاول**
 وفي الثبوت كقولهم الخيل يسابق عليها فيجب فيها الزكاة كالا بل فنقول
 مسلم في زكاة التجارة **السادس** الفرع وهو جعل تبعات الاصل عللة والفرع
 مانعا والاول يؤثر حيث لم يحز التعليل بعليتين والثاني عند من جعل
 النقض مع المانع قادحا **الطرف الثالث** في اقسام العللة عللة الحكم اما
 محله او جزؤه او خارج عنه عقلي حقيقي او اضافي او سلبي او شرعي او عرفي
 او لغوي متعدية او قاصرة وعقلي التقديرية اما بسيطة او مركبة **قيل**
 لا يعطل بالمثل لان القابل لا يفعل **قلنا** لان لم ومع هذا فالعللة المعرف
قيل لا يعطل بالحكمة الغير المضبوطة كالمصالح والمفاسد لانه لا يعطل بوجود
 القدر الحاصل في الاصل في الفرع **قلنا** لو لم يحجز لما جازنا الوصف المشتمل عليه فاذا
 حصل ظن ان الحكم لمصلحة وجدت في الفرع يحصل ظن الحكم فيه **قيل** العدم
 لا يعطل به لان الاعداء لا يتميزوا ايضا ليس على المجتهد سبها **قلنا** لان لم
 لان عدم اللازم متميز عن عدم الملزوم وانما سقط عن المجتهد لعدم تناقضها
قيل انما يجوز التعليل بالحكم المتعارف وهو احد التقادير الثلاثة فيكون
 مرجوحا **قلنا** ويجوز بالمتاخر لانه معرف **قال الحنفية** لا يعطل بالقاصر
 لعدم القاميه **قلنا** معرفة كونه على وجه المصلحة فايده **لنا** ان التعدية
 توقفت على العلية ولو توقفت هي عليها لزم الدور **قيل** لو عطل بالركب
 فاذا انتفى جزؤه تنقضي العلية ثم اذا انتفى جزؤه يلزم التخلل او تحصيل الحال
قلنا العلية عدمية فلا يلزم ذلك **وهو عقلي** الاولي يستدل بوجود العلية على الحكم
 لا بعليتها لانها نسبة تتوقف عليه **الثاني** التعليل بالمانع لا يتوقف على وجود

المقضي لانه اذا اثير فدونه اولى **قيل** لا يند العدم المستمر **قلنا** الحادث يعرف الازلي
 كالعلم للصانع **الثالث** لا يشترط الاتفاق على وجود العلة في الاصل بل يكفي انتهاض
 الدليل عليه **الرابع** التي يدفع الحكم كالعدة او يرفع كالطلاق او يدفع ويوقع كالرضاع
الخامس العلة قد يعمل بها ضدان ولكن بشرطين متضادين
 في الاصل والفرع **اما الاصل** فشرطه ثبوت الحكم فيه بدليل غير القياس لانه ان اخذنا
 في العلة فالقياس على الاصل الاول وان اختلفا فالمرجع الثاني وان لا يتناول
 دليل الاصل الفرع والاضاع القياس وان يكون حكم الاصل معللا بوصف معين
 وغير متاخر عن حكم الفرع اذ لم يكن حكم الفرع دليل سواه وشرط الكراهي عدم
 مخالفة حكم الاصل في القياس الاصول او احوال ثلثة التنصيص على
 العلة او الاجماع على التعليل مطلقا او موافقة اصول اخر والحق انه يطلب
 الترجيح بينه وبين غيره وشرط عثمان الذي قيام ما يدل على جواز القياس
 عليه ويشترط في الاجماع عليه او التنصيص على العلة وضعفها ظاهر
اما الفرع فشرطه وجود العلة فيه بلا تفاوت وشرط العلم به والدليل على حكمه
 اجمالا ورد بان الظن يحصل دونها **تنبيه** يستعمل القياس على وجه التلازم
 في الثبوت كحكم الاصل لزوما وفي النفي كقيضه لازما مثل ما وجبت الزكاة في
 مال البالغ المشترك بينهم وبين مال الصبي وجبت في ماله ولو وجبت في
 الحلي لو جبت في اللائي قياسا عليه واللازم منتف فالحزوم مثله **الكتاب**
الخامس في دلائل اختلافها وفيه بابان الاول في المقبول
 منها وهي ستة الاول الاصل في المنافع الاباحية لقوله تعالى خلقكم مائة
 الارض قل من مريم زينة الله التي اخرج لعباده احل لكم الطيبات وفي المضار



التحريم لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار في الاسلام **قيل** على الاول اللام نجي لغير
 النفع كقوله تعالى وان اساءتم قلها وكقوله تعالى والله ما في السموات **قلنا** يجوز
 لا اتفاق اية اللغة على انها الملك ومعناه الاختصاص بالنافع بدليل قولهم الجبل
 للفرس **قيل** المراد الاستدلال **قلنا** هو حاصل في نفسه فيحمل على غيره **الثاني**
 الاستصحاب حجة خلا فالحنفية والمتكلمين **لنا** انما ثبت ولم يظهر زواله
 ظن بقاؤه ولولا ذلك لما تقررت المعجزة لتوقفها على استمرار العادة ولم تثبت
 الاحكام الثابتة في عهد صلى الله عليه وسلم لجواز النسخ وكان الشك في الطلاق
 كالشك في النكاح ولان الباقي يستغني عن سبب او شرط جديد بل يكفي
 دوامها دون الحادث ويقبل عدمه لصديق عدم الحادث على مالا نهاية لكون
 رايها **الثالث** الاستقراء مثاله التور يودي على الراحلة فلا يكون واجبا لا تنظر
 الواجبات وهو يفيد الظن والعمل به لا زجر لقوله عليه الصلوة والسلام نحن
 نحكم بالظاهر **الرابع** اخذنا في مرضي الله عنه باقل ما قبل اذ لم يجد
 دليلا كما قال دية الكتابي الثلث وقد قيل النصف وقد قيل الكل بناء على
 الاجماع والبراه الاصلية **قيل** يجب الاكثر ليقين الخلاص **قلنا** حيث يتيقن
 الشغل والزائد لم يتيقن **الخامس** المناسب المرسل ان كانت المصلحة ضرورة
 قطعية كلية كنز الكفار الصالحين باساري المسلمين اعتبار والا فلا واما
 ما كره رضي الله عنه فقد اعتبره مطلقا لان اعتبار جنس المصالح يوجب ظن
 اعتبارها ولان الصحابة رضي الله عنهم تفهموا معرفة المصالح **السادس** فقد يدل
 بعد التفحص البليغ يغلب ظن عدمه وعدمه يستلزم عدم الحكم لا متناع تكليف الغافل

الباب الثاني في الردود الاول الاستحسان قال
 ابو حنيفة وفسر بانه دليل ينقدح في نفس المجتهد وتقر عنه عبارة ورد
 بانه لا بد من ظهوره ليعتبر صحيحا من فاسده وفسر الكرخي بانه قطع المسئلة
 عن نظارها لما هو اقوي لتخصيص ابي حنيفة قول القائل مالي صدقة بابزكاة
 لقوله تعالى من اموالهم صدقة وعلي هذا فلا استحسان تخصيص وابلو الحسين
 بانه ترك وجه من وجوه الاجتهاد غير شامل لاهل الا لفاظ لا قوي يكون كالمطاري
 فخرج التخصيص ويكون حاصلا تخصيص المسئلة **الثاني** قبل قول الصحابي حجة قبل
 ان خالف القياس وقال الامام الثاني في القدير ان انتشاره لم يخالف **لنا**
 قوله تعالى فاعتبروا ايمنع التقليد واجماع الصحابة على جواز مخالفة بعضهم
 بعضا وقياس الفروع على الاصول **قبل** اصحابي كالجمهور بانهم اقتدوا بهم
قلنا المراد عوام الصحابة **قبل** اذا خالف القياس فقد اتبع الخبر **قلنا** زعمنا
 خالف لما ظنه دليلا ولم يكن **مسئلة** منع المتفرقة تفويض الحكم الى رأي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم او العالم لان الحكم يتبع المصلحة وما ليس بمصلحة
 لا يصير مصلحة **قلنا** الاصل ممنوع وان سلم فلم لا يجوز ان يكون اختياره
 اشارة المصلحة وحزم بوقوعه موسى ابن عمران لقوله عليه الصلوة والسلام
 بعد ما اشدت ابنت النضر بن الحوت لو سمعته ما قتلته وسوال الاقوع في
 الحج اكل عام فقال لو قلت ذلك لوجب وجوه **قلنا** اعلمها ثبتت بنصوص
 محتملة للاستثنا وتوقف الشافعي رضي الله عنه **الكتاب السادس**
في التقادل والتراجيح وفيه ابواب **الباب الاول** في تقادل الامارين
 في نفس الامر ومنعه الكرخي جوزه قوروج فالتجيب عند القاضي وابي علي وانه

في
 في

والساقط عند بعض الفقهاء ولو حكم القاضي بأحداهما لم يحكم بالأخرى لقوله عليه
الصلوة والسلام لا يكرهني الله عنه لا تقتضي في شيء واحد حكيمين مختلفين **مسألة**
إذا نقل عن مجتهد قولان في موضع واحد يدل على توقفه ويحتمل أن يكونا احتماليين
أو مذهبيين وإن نقل في مجلسين وعلم المتأخر فهو مذهبهم والأول حكيم القولين وأقول
الثاني كذلك وهي دليل على علو شأنه في العلم والدين **الباب الثاني**
في الأحكام الكلية للترجيح الترجيح تقوية أحد القولين على الآخر ليحل بها كما
رجحت الصحابة خبر عاتية في الثعلب الثانيين في خبرنا المسمى **المسألة** لا ترجح
في القطعيات إذا لا تعارض بينهما والارفع التقيضات أو اجتماعهما **مسألة** إذا
تعارض دليلان فالعمل بهما من وجه دون وجه أو لي بان يتبع الحكم فيثبت
البعض أو يتعد فيثبت بعضها أو يعم فيوزع لقوله عليه الصلوة والسلام إذا ضربكم
خبر اليهود فيقول نعم فقال إن يشهد الرجل قبل أن يشهد وقوله عليه الصلوة والسلام
من يفسخ الكذب حتى يشهد الرجل قبل أن يشهد فيجمل إلا ولا على حق الله تعالى
والثاني على حقنا **مسألة** إذا تعارض نصان وتساويا في القوة والعموم وعلم
المتأخر منهما فهو ناسخ وإن جهل فالساقط أو الترجيح وإن كان أحدهما قطعيا أو
أخص مطلقا عمل به وإن تخصص من وجه طلب الترجيح **مسألة** قد يترجح بكرة الأدلة
لأن الظنن أقوى **قيل** يقدم الخبر على الأقيس **قلنا** أن أخذ أصلها فمخذه والاه
فمنوع **الباب الثالث في ترجيح الأحبار وهو على وجه**
الأول بحال الراوي فيترجح بكرة الرواة وقلة الوسائط وفقه الراوي وعلمه بالقرينة
وافضليته وحسن اعتقاده وكونه صاحب الواقعة وجلسي الحديثين واختبر أو عدلا
بالعمل على روايته وبكرة الزكيين ونحسهم وعلمهم وحفظهم وزيادة ضبطه ولو لا
لغافله عليه الصلوة والسلام ودوام عقله وشهيدته وشهقة نبيه وعدم التباس اسمه
وقاخر سلامه **الثاني** بوقت الرواية فيترجح الراوي في البلوغ على الراوي في الصبا
والبلوغ والمجمل في وقت البلوغ على المجمل في وقت الصبا وفيه وفي البلوغ أيضا

الثالث بكيفية الرواية فيترجح المتفق على رفعه والمحكم بسبب نزوله ولغظه وما لم يذكره راوي
الأصل **الرابع** بوقت وروده فترجح المديان والمشرع بعلو شأن الرسول صلى الله عليه وسلم
والتصديق المنخفض والمطلق على مقدم التاريخ والمورخ على بتاريخ مصنف والمجمل في
السلام **الخامس** باللفظ فيترجح النصيح لا الإفحش والخاص وغير المخصص والحقيقة والأشبه
بها والشرع على العرفية والمستغنى عن الإحصاء والدال على المراد من وجهين وغيره وأسلم
والمؤيد بالعللة الحكم والمذكور معارضة معه والمفروق بالتهديد **السادس** بالحكم فيترجح المنع
الحكم الأصل لا أنه لو لم يتأخر عن الناقل لم يند والمحرر على المنع لقوله عليه الصلوة والسلام ما جفع
الحلال والحرام إلا وغلب الحوام الحلال ولا احتياط وبعادل الموجب وثبت الطلاق
والعتاق لأن الأصل عدم القيد ونافى الحد لأنه ضرر لقوله عليه الصلوة والسلام أدرأوا
الحدود بالشبهات **السابع** بعمل أكثر السلف **الباب الرابع في ترجيح الأقيس وهو على وجه**
بحسب العلة فترجح المظنة ثم الحكم ثم الوصف الأضيق ثم العدمي ثم الحكم الشرعي والبريط
والوجودي للوجودي ثم العدمي للعدمي **الثاني** بحسب دليل العلم يترجح ما ثبت بالعلم
القاطع ثم الظاهر للظاهر ثم أن والباطن بالمناصفة الضرورية الدينية ثم التي في خبر المجامع الأقرب
اعتبارا فالأقرب ثم الدوران في محل ثم في محلي ثم السبر ثم التمس ثم الطرد ثم الأيمان **الثالث**
بحسب دليل الحكم فيترجح النص ثم الإجماع لأنه فرعه **الرابع** بحسب كيفية الحكم وقد سبق
الخامس موافقة الأصول في العلة أو الحكم والاطراد في الفروع **الكتاب الرابع في الترجيح**
والأقسام وفيه بابان **الباب الأول** في إلهامها وهو استخراج الجهد في ذكر الأحكام
الشرعية وفيه فصلان **الأول** في المجتهدين وفيه مسائل **الأولى** يجوز له عليه الصلوة والسلام
أن يجتهد في فهمه فاعتبروا وادعوا وجوب العمل بالأمر ولا تأسوا ولا تفرحوا ولا تفرحوا
ومنع أبو علي وأبوه لقوله تعالى وما ينطق عن الهوى **قلنا** ما موربه فليس يهوى ولا تفرح
عليه الصلوة والسلام ينتظر الوحي **قلنا** ليحصل اليأس من النص أو لأنه لم يجد أصله يعني
فرع لا يخطأ اجتهداه والله لما وجب اتباعه **الثانية** يجوز للغائبين عن الرسول وفاءا للمجاهدين
أيضا إذا لم يمنع أمرهم به **قيل** عرضة الخطأ **قلنا** لا فليعلم بعد الأذن ولم يثبت وقوعه **الثالثة**
لا بد أن يعرف من الكتاب والسنة ما يتعلق بالأحكام وسرابط القياس وكيفية النظر وعلم
العربية والناسخ والمنسوخ وحال الرواة ولا حاجة إلى الكلام والفقه لأنه ينتج **الفصل الثاني**

في حكم الاجتهاد اختلف في تصويب المجتهدين بناء على الخلاف في ان لكل صورة حكما معينا وعليه
 دليل قطعي او ظني والمختار ما صح عن الامام الثاني في ان في الخادثة حكما معينا عليه اشارة من
 وجدها اصاب ومن فقدتها اخطا ولم ياتر ان الاجتهاد مسبوق بالدلالة لانه طلبها
 والدلالة متاخرة عن الحكم فلو تحقق الاجتهاد ان لا يجمع التقيضان ولا انه قال عليه الصلوة
 والسلام من اصاب فله اجران ومن اخطا فله اجر **فيل** كونها الحكم فالحال ان له الحكم بما
 انزل الله فيفسق او يكفر لقوله تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله **فلنا** لا امر بالحكم بما انزل الله وان
 اخطا حكم بما انزل الله **فيل** لو لم يصوب للجميع لما جاز نصب المخالف وقد نصب ابو بكر زيد
فلنا لم يجوز توليه البطل والمحطلي ليس يبطل **الاول** لو راي الزوج لفظه كتابه وراة
 المرأة صريحا فله الطلب ولها المصلحة الا متاع في ابعان غيرها **الثاني** اذا تقرر الاجتهاد كما لو
 ظن ان الخلع فسح ثم ظن انه طلاق فلا ينقض الاول بعد اقتران الحكم وينتقض قبله **الباب**
الثاني في الاقسام وفيه مسائل **الاول** يجوز الاقوال المجتهدة ومقتضى الحجة واختلف في نقله
 الميت لانه لا قول له لا يقتضيه الإجماع على خلافه والمختار جواز الإجماع عليه في زماننا
الثاني يجوز الاستفتاء للعاي لعدم تكليفهم في شيء من الاعصار بالاجتهاد وتوقيت معاشهم
 واستقرارهم بالاستعمال باسباب دون المجتهدين لانه مأمور بالاعتبار **فيل** معارض
 بعموم فاسلووا واطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم وقول عبد الرحمن لعثمان
 ابايعك على كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيرة الشيعين **فلنا** الاول مخصوص
 والا لوجب بعد الاجتهاد والثاني في القضية والمراد من السيرة لزوم العدل
 انما يجوز في الفروع وقد اختلف في الاصول ولنا فيه نظر وليكن **هذا** كلامنا
 والله الموفق والمعين وهو حسبا ونم الوكيل خبز الكتاب والله الحمد والمغفرة
 التوفيق والعصمة والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
 كثير الى يوم الدين ورضي الله عن اصحاب رسول الله اجمعين وكان الفراع من
 تعلقهم في العترة الاوسط من شهر صفر الحزین سنة واحد وخمسمائة
 على يد اقر المبادي الخائف والفتي عن الخلق في الدين بن الحاج ابوهم بالفقير
 اشافعي مذنب الفاي طريقته المحض وطنا لئيم نفسه ولين شانه من
 بعدة ونقصه اسير وبولعه والمسلمين وغفر له ولين نظر فيه ودعي
 له بالمغفرة والرحمة ولوالديه ومثاليه ولجميع المسلمين
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
 والحمد لله رب العالمين

كتاب
 في
 الاجتهاد
 في
 الفروع
 والاصول

هذا يعني زمانا بعد كتابه
 وكان الخط تحت الاثر في وقت
 يافاري الخط في ايام
 كاتبه سعيد كاتبه
 لا رضي بواحدة
 اني امين

كتاب
 في
 الاجتهاد
 في
 الفروع
 والاصول
 في
 الفروع
 والاصول